وزارة التـعليم العـالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق ومحاسبة

دور المحاسبة في اتخاذ القرارات المالية
-دراسة حالة سونلغاز-

من إعداد الطالب:
بن صالح محمد النذير

تحت اشراف الدكتور :
بارد سيد علي

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
خروبي محمد	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم	رئيسا
بارد سيد علي	أستاذ مساعد ب	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
بوخرص محمد أمين	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي هذا النجاح لوالدي الكريمين أولا

ثم الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

دمتم لي سندا.

نذير

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات واعاننا على إتمام هذا العمل نحمد الله ونشكره جزيل الشكر على ما وهب لنا من نعمة العقل لنفكر وبالعلم لنتدبر سبحانه الذي انار لنا دربنا ولولا نوره لتهنا متاهة لا نهاية.

نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف على مساعدته لنا في انجاز هذه المذكرة المتواضعة كما نشكر لجنة المناقشة على تقييمهم للعمل

كما نتقدم أيضا الى كل من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة
والشكر لجميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الملخص

تهدف هذه المذكرة الى تسليط الضوء على الدور المحوري للمحاسبة في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات، متخذة من شركة سونلغاز الجزائرية كدراسة حالة تطبيقية تنطلق الدراسة من فرضية أن المعلومات المحاسبية الدقيقة والموثوقة تُعد حجر الزاوية لأي قرار مالي سليم، سواء كان يتعلق بالاستثمار، التمويل التشغيل، أو التوزيع.

تستعرض المذكرة المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية والإدارية، وكيف تُترجم البيانات المحاسبية إلى معلومات ذات قيمة للإدارة كما تُفصّل أنواع القرارات المالية المختلفة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) وتُبيّن كيف تُساهم كل معلومة محاسبية في دعم نوع معين من هذه القرارات

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، القرارات المالية، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract :

This research note aims to highlight the pivotal role of accounting in supporting the financial decision-making process within organizations, taking the Algerian company Sonelgaz as an applied case study. The study is based on the premise that accurate and reliable accounting information is the cornerstone of any sound financial decision, whether related to investment, financing, operation, or distribution.

The note reviews the basic concepts of financial and managerial accounting, and how accounting data is translated into information of value to management. It also details the different types of financial decisions (operational, investment, financing) and shows how each accounting information contributes to supporting a specific type of these decisions.

Keywords: accounting , financial decision-making, Economic Institution.

فهرس المحتويات

الإهداء 1
الشكر والعرفان 2
الملخص 3
فهرس المحتويات 4
الأشكال 6
الجداول 7
قائمة الاختصارات 8

مقدمة عامة 9
الفصل الأول: المحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات المالية
المبحث الأول: الأساس النظري للمحاسبة..... 12
المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات 12
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الجيدة 14
المطلب الثالث: أنواع المحاسبة ودورها في المؤسسات..... 16
المبحث الثاني: القرارات المالية وأنواعها 17
المطلب الأول: تعريف القرارات المالية 17
المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية 18
المطلب الثالث: أهمية القرارات المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة 21
المبحث الثالث: العلاقة بين المحاسبة والقرارات المالية 22
المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات 22
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الجيدة 42
المطلب الثالث: طبيعة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية لدعم القرار المالي..... 26
الفصل الثاني: نظام المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة سونلغاز
المبحث الأول: واقع المحاسبة في الجزائر 28
المطلب الأول: تطور النظام المحاسبي المالي في الجزائر 28
المطلب الثاني: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات..... 29
المبحث الثاني: لمحة عن شركة سونلغاز..... 33
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة واهميتها الاقتصادية..... 33
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونظام المحاسبة في الشركة 38
المطلب الثالث: دور المحاسبة في تحقيق اهداف الشركة 40
المبحث الثالث: نظام المحاسبة في سونلغاز 41
المطلب الأول: كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في سونلغاز 43
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المحاسبة في الشركة 44
المطلب الثالث: تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات الشركة..... 46
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول دور المحاسبة في دعم القرارات المالية لسونلغاز
المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات 48
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات 64
خاتمة عامة 72
قائمة المراجع 77
الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	فروع سونلغاز	34
2	الهيكل التنظيمي	35

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أصول شركة سونلغاز 2021	53
2	أصول شركة سونلغاز 2023	54
3	خصوم سنة 2023	55
4	خصوم سنة 2021	56
5	**ميزانية الصول لمديرية توزيع الكهرباء والغا ز للسنوات 2023،2022،2021**	57
6	**ميزانية الخصوم لمديرية توزيع الكهرباء والغا ز للسنوات 2023،2022،2021**	58
7	**حسابات النتائج للسنوات 2023،2022،2021**	60

قائمة الاختصارات

- **AICPA:** جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الأمريكية (American Institute of Certified Public Accountants)
- **IFRS:** المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards)
- **SCF:** النظام المحاسبي المالي (Système Comptable Financier) - (النظام المطبّق في الجزائر)
- **PCN:** المخطط المحاسبي الوطني (Plan Comptable National) - (النظام المحاسبي السابق في الجزائر قبل SCF)
- **ERP:** تخطيط موارد المؤسسات (Enterprise Resource Planning)
- **SAP:** اسم شركة، وليس اختصاراً مباشراً (شركة برمجيات ألمانية رائدة في مجال ERP لمعنى محاسبي)
- **Oracle:** شركة برمجيات أخرى رائدة، بما في ذلك الحلول المالية (اسم شركة)
- **EBITDA:** الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation, and Amortization) - (على الرغم من أن المصطلح الكامل لم يُكتب، إلا أن "الفائض التشغيلي الإجمالي" المذكور في تحليل النتائج هو المعادل العربي له).

- **KPIs:** مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators)
- **ROI:** العائد على الاستثمار (Return on Investment)

مقدمة عامة

تعيش المؤسسات اليوم في بيئة معقدة, سريعة التطور و التغير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ,مما جعل المؤسسات الاقتصادية تواجه تحديات كبيرة من جميع النواحي الداخلية والخارجية ، ومع انفتاح الأسواق على العالم وما نتج عنه من أثار إيجابية وأخرى سلبية ، كل هذه التطورات والتحديات أدت إل زيادة حاجة المؤسسات إل معلومة ذات جودة عالية تساعد المؤسسات على اتخاذ مختلف قراراتها المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ما دفع بالمؤسسات إل تصميم وإنشاء نظم معلومات من أجل الحصول على المعل ومات اللازمة والعمل على تنظيم وتخزين تلك المعلومات وضمان وصولها صحيحة ودقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب مما يساعد في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة حيث برزت المحاسبة كأداة استراتيجية ومحورية تساهم في توفير المعلومات المالية الدقيقة التي تدعم صناع القرار في المؤسسات المختلفة. إذ لا تقتصر المحاسبة على تسجيل المعاملات المالية فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل تحليل البيانات المالية وإعداد تقارير تسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية.

إن اتخاذ القرارات المالية يُعد عملية حساسة ومعقدة تتطلب توافر بيانات دقيقة وشفافة. فالقرارات المتعلقة بالاستثمار، التمويل، والتشغيل تؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسة واستدامتها. ومن هنا، تلعب المحاسبة دورًا رئيسيًا في توفير المعلومات اللازمة لهذه القرارات من خلال إعداد تقارير مالية موثوقة تتماش ى مع المعايير المحاسبية الدولية. وبفضل هذه المعلومات، يتمكن صناع القرار من تقييم الوضع المالي الحالي، استشراف التحديات المستقبلية، واختيار البدائل الأكثر فعالية لتحقيق أهداف المؤسسة حيث هدف المؤسسة في الوقت الحالي ليس تعظيم الثروة بالعمل السهل وإنما أصبح يتطلب اتخاذ جملة من القرارات تتعلق بجانبي الاستثمار والتمويل في المؤسسة، فالمحاسبة تساهم بشكل كبير في عملية إتخاذ القرارات داخل المؤسسات ولمعرفة ذلك سنقوم بدراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز مستغانم للتعرف على المحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

إشكالية البحث:

انطلاقا من المقدمة وما تطرقنا فيها عن المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات وأهميتهما في المنظمة والعلاقة المتكاملة بينهما وما لهما من أهمية في تحقيق أهداف المؤسسة، ومنها يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم المحاسبة في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية: يندرج تحت الاشكالية الرئيسية مجموعة الأسئلة التالية:

1-ما المقصود بالمحاسبة وما أهميتها في المؤسسة؟

2- فيما تتمثل أهم القرارات المالية في المؤسسة؟

3- كيف تساعد المحاسبة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: إن تطبيق المحاسبة بمؤسسة سونلغاز فرع مستغانم له دور فعال في إتخاذ القرارات المالية.

2. الفرضية الثانية: تعتبر المحاسبة بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه المؤسسة يوفر لها المعطيات والمعلومات التي تحيط بها والذي من خلاله تحافظ على بقائها وتحسن أدائها الوظيفي ويضمن لها الإستمرارية.

3.الفرضية الثالثة: تتمثل أهم القرارات المالية في مؤسسة سونلغاز في رفع رأس المال، رفع التسعيرة، زيادة استثمارات، وغيرها من القرارات المالية.

4.الفرضية الرابعة: تساعد المحاسبة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة لمؤسسة سونلغاز بإعطائها معلومات مالية تتميز بخصائص النوعية للمعلومة.

اهداف البحث: يهدف البحث الى:

-دراسة دور المحاسبة في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية.

-تحليل كيفية تطبيق المحاسبة في شركة سونلغاز لدعم القرارات المالية.

تقديم توصيات لتحسين دور المحاسبة في اتخاذ القرارات

أهمية البحث: الغاية من البحث هي:

-توضيح العلاقة بين المحاسبة والقرارات المالية.

-تسليط الضوء على التطبيقات العملية للمحاسبة في المؤسسات الكبرى كسونلغاز.

المنهجية: استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي كالتالي:

-منهج وصفي لدراسة الجانب النظري.

-منهج تحليلي لدراسة حالة شركة سونلغاز في الجانب التطبيقي.

هيكلة البحث: قسم البحث الى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: المحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات المالية.

يتناول هذا الفصل الجانب المفاهيمي للمحاسبة والقرارات المالية. يبدأ المبحث الأول بـالأساس النظري للمحاسبة، حيث سيتم تعريف المحاسبة وأهميتها، وتوضيح أهدافها ووظائفها، بالإضافة إلى استعراض أنواع المحاسبة ودورها في المؤسسات. ينتقل المبحث الثاني إلى القرارات المالية وأنواعها، معرفًا إياها ومصنفًا إياها إلى تشغيلية، استثمارية، وتمويلية، مع تسليط الضوء على أهميتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. ويختتم هذا الفصل بـالمبحث الثالث الذي يناقش العلاقة بين المحاسبة

والقرارات المالية، مبرزًا دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الجيدة، مع تقديم أمثلة توضيحية لتأثير المحاسبة على القرارات المالية.

الفصل الثاني: نظام المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ـ دراسة حالة سونلغاز.

يركز هذا الفصل على واقع المحاسبة في الجزائر وتطبيقها في شركة سونلغاز. يبدأ المبحث الأول بـواقع المحاسبة في الجزائر، متناولًا تطور النظام المحاسبي المالي في البلاد والتحديات التي تواجه تطبيقه في المؤسسات. يقدم المبحث الثاني لمحة عن شركة سونلغاز، من خلال نبذة تاريخية عن الشركة وأهميتها الاقتصادية، وهيكلها التنظيمي، ونظام المحاسبة المتبع فيها، ودور المحاسبة في تحقيق أهداف الشركة. يتناول المبحث الثالث نظام المحاسبة في سونلغاز بشكل تفصيلي، موضحًا كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتحديات التي تواجه المحاسبة في الشركة، وتأثير المعلومات المحاسبية على قراراتها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول دور المحاسبة في دعم القرارات المالية لسونلغاز.

يخصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية. يبدأ المبحث الأول بـمنهجية الدراسة التطبيقية، والتي تتضمن تحديد المشكلة التطبيقية وأهداف الدراسة، ووصف عينة البحث، وأدوات جمع البيانات مثل الاستبيانات والمقابلات وتحليل الوثائق. ينتقل المبحث الثاني إلى عرض وتحليل البيانات، حيث سيتم تحليل دور التقارير المحاسبية في دعم القرارات المالية، وقياس مدى اعتماد الإدارة المالية على المعلومات المحاسبية، ودراسة أمثلة عملية لقرارات مالية تم اتخاذها بناءً على البيانات المحاسبية. يختتم هذا الفصل بـالمبحث الثالث الذي يعرض النتائج والتوصيات، ويشمل تقييم فعالية المحاسبة في دعم القرارات المالية، واقتراح حلول لتجاوز العقبات التي تواجه المحاسبة في سونلغاز، وتقديم توصيات لتحسين دور المحاسبة في دعم القرارات المالية بشكل عام.

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم قراراتها كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات في الشركات بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام ، حيث يتسم العصر الحالي بالتغيرات السريعة والتطورات التقنية المتلاحقة، مما يجعل من الضروري تبني أنظمة معلومات محاسبية حديثة ومتطورة قادرة على مواكبة هذه التغيرات وتلبية احتياجات المؤسسات بفعالية.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل للمحاسبة، موضحًا أهميتها ودورها في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. يبدأ الفصل بتعريف المحاسبة وتحديد مكوناتها الأساسية،

متناولًا العمليات والإجراءات التي تتضمنها بدءًا من جمع البيانات وتسجيلها مرورًا بمعالجتها وتحليلها وصولًا إلى إنتاج المعلومات التي تدعم عملية اتخاذ القرار.

كما يسلط الفصل الضوء على الأهداف الرئيسية للمحاسبة والتي تتمثل في توفير معلومات دقيقة وموثوقة وذات صلة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة. ويستعرض أيضًا الخصائص التي يجب أن تتمتع بها هذه الأخيرة لتحقيق أقصى درجات الفعالية، مثل الدقة والموثوقية والمرونة والقدرة على تقديم المعلومات في الوقت المناسب. [1]

باختصار، يقدم هذا الفصل إطارًا نظريًا متكاملًا يساعد في فهم كيفية استخدام المحاسبة كأداة استراتيجية لتحسين عملية اتخاذ القرارات المالية، مما يعزز من قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

المبحث الاول: الأساس النظري للمحاسبة.

الهدف في هذا المبحث إلى التعرف على المحاسبة من خلال شرح مختلف وظائفه الرئيسية والأنظمة الفرعية المتكاملة، وفي الأخير تخلص إلى ذكر خصائص المحاسبة الفعالة.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة وأهميتها.

1-تعريف المحاسبة: المحاسبة هي نظام علمي يهتم بتسجيل العمليات المالية وتبويبها وتحليلها وإعداد تقارير مالية تساعد الإدارة وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المناسبة. تُعتبر المحاسبة لغة الأعمال، حيث تقدم معلومات مالية موثوقة تمكن الأطراف المختلفة من تقييم الأداء المالي للمؤسسات. وفقًا لتعريف جمعية المحاسبين

المحاسبة هي "فن تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة نظامية،(AICPA)الأمريكيين إضافة إلى تفسير نتائجها.[2]

[1] رحمتاني نورة، مقلاتني حنان، تأثير التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016 / 2017.

[2] احمد محمد نور واخرون، مبادئ المحاسبة المالية،)الاسكندرية، الدار الجامعية 2008

فالمحاسبة هي عملية تسجيل وتلخيص وتحليل وتقرير البيانات المالية للأفراد أو الشركات أو المؤسسات. تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

التسجيل: يشمل تسجيل جميع العمليات المالية التي تحدث داخل المنظمة. يجب أن تكون جميع العمليات المالية مسجلة بدقة ووفقًا للمعايير المحاسبية المعترف بها.

التلخيص: بعد تسجيل العمليات المالية، يتم تلخيص البيانات لتوفير ملخص شامل للأنشطة المالية خلال فترة زمنية محددة. يتضمن ذلك إعداد الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية

التحليل: يتم تحليل البيانات المالية لفهم الأداء المالي للمنظمة وتحديد نقاط القوة والضعف. يمكن أن يتضمن التحليل حساب النسب المالية مثل نسبة الربحية والسيولة والكفاءة.

التقرير: يتم إعداد التقارير المالية لتقديم النتائج والتحليلات المالية للإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين.

يمكن أن تتضمن هذه التقارير الميزانيات والتوقعات والتقارير السنوية.

2-أهمية المحاسبة : تتجلى أهمية المحاسبة في دورها المحوري في توجيه القرارات المالية والإدارية، حيث توفر المعلومات اللازمة لتخطيط الموارد، تقييم الأداء، وتحديد الاتجاهات المستقبلية. كما أنها تُعد وسيلة لضمان الشفافية والمصداقية في التعاملات المالية.

تلعب المحاسبة دورًا حيويًا في العديد من الجوانب الهامة للأفراد والشركات والمؤسسات ونوضح أهميتها في إتخاد القرارات المالية ،توفر المحاسبة معلومات مالية دقيقة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تساعد التقارير المالية في تحديد الأداء المالي وتوجيه السياسات المالية المستقبلية.

التخطيط والتحليل المالي: تساعد المحاسبة في إعداد الميزانيات والتوقعات المالية، مما يتيح للمنظمات تخطيط الأنشطة المستقبلية وتحديد الأهداف المالية وتحليل الأداء الفعلي مقابل الخطط الموضوعة.

الامتثال القانوني والضريبي: تساهم المحاسبة في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية المحلية والدولية.

توفر البيانات المالية المنظمة دليلًا على الالتزام بالضرائب والتشريعات المالية الأخرى.

توفير الشفافية والمصداقية: تعزز المحاسبة الشفافية في العمليات المالية، مما يتيح لأصحاب المصلحة الخارجيين مثل المستثمرين والدائنين والمساهمين الحصول على صورة واضحة وموثوقة عن الوضع المالي للمنظمة.

تقييم الأداء: تساعد المحاسبة في تقييم الأداء المالي للشركة أو المؤسسة. يمكن من خلال تحليل البيانات المالية تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المحتملة.

إدارة الموارد: تسهم المحاسبة في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية. تساعد في تحديد كيفية تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة.[3]

التحكم في التكاليف: توفر المحاسبة معلومات دقيقة عن التكاليف، مما يساعد في التحكم فيها وتقليل الهدر. يمكن تحليل التكلفة الفعالية وتحديد المناطق التي يمكن تحسينها.

إعداد التقارير المالية: تسهم المحاسبة في إعداد التقارير المالية اللازمة لتقديمها للإدارة والمساهمين والجهات الحكومية. تتضمن هذه التقارير الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية.

تدقيق الحسابات: تلعب المحاسبة دورًا في تدقيق الحسابات والعمليات المالية لضمان دقة البيانات وحمايتها من التلاعب أو الأخطاء.

المطلب الثاني: أهداف المحاسبة ووظائفها.

1 -اهداف المحاسبة: المحاسبة تهدف إلى توفير المعلومة المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المحققين فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في مستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهم أهدافها توفير المعلومات المالية و تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة لمستخدميها، سواء كانوا أصحاب أعمال، مديرين، مستثمرين، دائنين أو جهات حكومية.

تقييم الأداء المالي: تساعد المحاسبة في تقييم الأداء المالي للشركة أو المؤسسة من خلال تحليل البيانات المالية وتحديد مدى تحقيق الأهداف المالية المحددة.

المساعدة في اتخاذ القرارات: توفر المحاسبة المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة، سواء كانت قرارات تتعلق بالاستثمارات، التمويل، التسعير، أو غيرها من القرارات الاستراتيجية.

التخطيط المالي: تساعد المحاسبة في إعداد الميزانيات والخطط المالية المستقبلية، مما يسهم في توجيه الموارد وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المحددة.

الامتثال الضريبي والقانوني: تهدف المحاسبة إلى ضمان الامتثال للمتطلبات الضريبية والقانونية من خلال تقديم التقارير المالية الصحيحة في الوقت المناسب.

التحكم في التكاليف: تساعد المحاسبة في تحديد التكاليف المختلفة وتحليلها، مما يسهم في تحسين الكفاءة وتقليل النفقات الزائدة.

توفير الشفافية والمصداقية: تعزز المحاسبة الشفافية في العمليات المالية، مما يزيد من الثقة بين أصحاب المصلحة المختلفين، سواء كانوا مستثمرين أو دائنين أو موظفين.[4]

إدارة المخاطر: تساعد المحاسبة في تحديد المخاطر المالية المحتملة وتقديم الحلول المناسبة لتقليلها أو تجنبها.

[3] عايش عبد الله عايش النجار، العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، 2016

[4] د. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس العداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006

تقديم التقارير المالية: تهدف المحاسبة إلى إعداد وتقديم التقارير المالية المختلفة، مثل الميزانية العمومية، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية، لتوفير صورة شاملة عن الوضع المالي للشركة أو المؤسسة.

توفير المعلومات للجهات الخارجية: تساهم المحاسبة في تقديم المعلومات المالية للجهات الخارجية مثل البنوك والمستثمرين والجهات الرقابية لتقييم الوضع المالي للشركة أو المؤسسة.

بفضل هذه الأهداف، تلعب المحاسبة دورًا أساسيًا في تحقيق الشفافية والكفاءة والاستدامة المالية لأي منظمة.

2-وظائف المحاسبة: إن استخدام المحاسبة في المؤسسة له عدة عوائد إيجابية لدى المؤسسة لهذا سنتطرق إل تبيان أهم وظائف المحاسبة ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

التسجيل المحاسبي: تتضمن وظيفة التسجيل المحاسبي توثيق جميع العمليات المالية التي تحدث داخل المنظمة. يتم تسجيل هذه العمليات في دفاتر المحاسبة باستخدام نظام الحسابات المزدوجة لضمان دقة البيانات.

بعد تسجيل العمليات المالية، يتم تصنيفها وتلخيصها لسهولة الوصول إليها وتحليلها. تتضمن هذه العملية إعداد جداول الحسابات والقوائم المالية، إعداد التقارير المالية: تشمل هذه الوظيفة إعداد القوائم المالية مثل الميزانية العمومية، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية.

تقدم هذه القوائم صورة شاملة عن الوضع المالي والأداء المالي للمنظمة ،التحليل المالي: تتمثل وظيفة التحليل المالي في فحص البيانات المالية لتقييم الأداء المالي للمنظمة وتحديد نقاط القوة والضعف. يمكن استخدام أدوات تحليل مثل النسب المالية لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة التدقيق الداخلي والخارجي بحيث يتضمن التدقيق الداخلي مراجعة العمليات المالية الداخلية لضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها. أما التدقيق الخارجي فيتضمن فحص البيانات المالية من قبل مدققين مستقلين لضمان دقتها وموثوقيتها.

إدارة الضرائب: تشمل وظيفة إدارة الضرائب حساب الضرائب المستحقة وتقديم الإقرارات الضريبية.

تساعد هذه الوظيفة في ا لامتثال للقوانين الضريبية وتجنب العقوبات القانونية.

التخطيط المالي: تسهم المحاسبة في إعداد الخطط المالية والميزانيات المستقبلية. يساعد التخطيط المالي في تحديد الأهداف المالية وتوجيه الموارد لتحقيقها.

الرقابة المالية: تتمثل وظيفة الرقابة المالية في مراقبة الأداء المالي وضمان تحقيق الأهداف المالية الموضوعة. تشمل هذه الوظيفة مراقبة التكاليف والإيرادات وتحليل الفروق بين الأداء الفعلي والمخطط.

تقديم المعلومات للإدارة: تشمل هذه الوظيفة توفير المعلومات المالية اللازمة للإدارة لاتخاذ قرارات مستنيرة. يمكن أن تشمل هذه المعلومات تحليلات التكلفة والأرباح والتوقعات المالية.[5]

إدارة المخاطر المالية: تتضمن هذه الوظيفة تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة وتقديم الحلول المناسبة لتقليلها أو تجنبها.

[5] طه طارق، مقدمة في نظم المعلومات الاداري والحسابات الالية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية. 1998.

إعداد التقارير الإدارية: تشمل هذه الوظيفة إعداد تقارير مالية مفصلة تساعد الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات. يمكن أن تتضمن هذه التقارير تحليل الأداء والتوقعات المالية وخطط النمو المستقبلية.

تلعب هذه الوظائف دورًا أساسيًا في تحقيق الكفاءة المالية والاستدامة لأي منظمة.

المطلب الثالث: أنواع المحاسبة ودورها في المؤسسات.

تنقسم المحاسبة إلى عدة أنواع، لكل منها دور محدد في دعم الأنشطة المختلفة للمؤسسات منها:

1.المحاسبة المالية: إعداد وتقديم التقارير المالية الخارجية للمستخدمين الخارجيين مثل المستثمرين والدائنين والهيئات الحكومية.

المكونات: تشمل الميزانية العمومية، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية.

التطبيق: تستخدم في جميع الشركات والمؤسسات لتقييم الأداء المالي وتقديم التقارير المالية الدقيقة.[6]

2. المحاسبة الإدارية: توفير المعلومات المالية للإدارة الداخلية لاتخاذ القرارات اليومية وتخطيط الأنشطة المستقبلية

المكونات: تقارير تكاليف الإنتاج، تقارير الأداء المالي، وتحليل الفروق

التطبيق: تستخدم من قبل المديرين وأصحاب الأعمال لتوجيه العمليات اليومية وتحسين الكفاءة

3.المحاسبة الضريبية: حساب الضرائب المستحقة وتقديم الإقرارات الضريبية

المكونات: حساب الضريبة على الدخل، ضريبة القيمة المضافة، والضرائب الأخر ى

التطبيق: تستخدم لضمان الامتثال للقوانين الضريبية المحلية والدولية

4. المحاسبة الحكومية: إدارة وتسجيل العمليات المالية في الهيئات الحكومية والمنظمات غير الربحية

المكونات: إعداد الميزانيات الحكومية، وتقديم التقارير المالية العامة

التطبيق: تستخدم في المؤسسات الحكومية لضمان الشفافية والمصداقية في إدارة الأموال العامة

5. محاسبة التكاليف: تحديد وتحليل التكاليف المتعلقة بالإنتاج والخدمات

المكونات: تحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتحليل التكلفة الفعالية

التطبيق: تستخدم في الصناعات التحويلية والخدمية لتحسين كفاءة الإنتاج وتخفيض التكاليف

6.المحاسبة القانونية: توفير الأدلة المالية اللازمة في القضايا القانونية والنزاعات المالية

المكونات: تحقيقات مالية، تحليل الاحتيال، وتقديم التقارير القانونية

التطبيق: تستخدم في المحاكم والقضايا القانونية لتقديم الأدلة المالية والتحقيقات

7.المحاسبة البيئية: تقييم وتسجيل الأثر البيئي للعمليات التجارية

المكونات: تحليل التكاليف البيئية، إعداد تقارير الاستدامة

[6] عليان الشريف واخرون، مبادئ المحاسبة المالية، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000.

لتطبيق: تستخدم في الشركات المهتمة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لتحسين الأداء البيئي

كل نوع من أنواع المحاسبة يخدم غرضًا محددًا ويساهم في تحقيق أهداف المنظمة أو الفرد.

المبحث الثاني: القرارات المالية وانواعها.

المطلب الأول: تعريف القرارات المالية.

تعتبر عملية اتخاذ القرار من المهام الرئيسية للإدارة الناجحة كما أنها عملية تتكرر في حياتنا اليومية إذ أنها تؤثر على المنشآت والمشروعات بشكل فعال، وعموما فإن اتخاذ القرارات يمكن من مواجهة المشكلات وإيجاد الحلول الفعالة لها، ومن أجل إعطاء القرارات مزيدا من التوضيح ثم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب تحتوي على مفهوم اتخاذ القرارات وأساليبها والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى المشاكل التي تعيقها. [7]

أولا: تعريف القرار: للقرار عدة تعاريف نذكر منها:

-يمكن تعريف القرار على أنه: عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين أو أكثر للتعامل مع مشكلة معينة أو موضوع معين.

-كما يمكن تعريفه على أنه: اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة.

-ويعرف أيضا بأنه: الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية.

من التعاريف السابقة نستنتج أن القرار هو اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل لحل مشكل تواجهه الإدارة في وقت معين، وبذلك يتضح أن العناصر التي يلزم توافرها حتى يمكن القول بأن هناك قرار: عملية الاختيار وجود بديلين على الأقل، وجود هدف أو عدة أهداف.

ثانيا: تعريف القرارات المالية.

القرارات المالية هي تلك القرارات التي تتخذها الإدارة المالية في المؤسسة بهدف تخصيص الموارد المالية المتاحة بطريقة تحقق أقصى منفعة. تشمل هذه القرارات تحديد مصادر التمويل، توزيع الأرباح، والاستثمار في مشاريع جديدة. تُعتبر القرارات المالية قرارات استراتيجية تؤثر على استدامة المؤسسة وربحيتها على المدى الطويل.

ومن اهداف القرارات المالية تعظيم ربح المؤسسة حيث هو أحد الركائز النظرية الاقتصادية و الهدف الأساسي لأي مؤسسة يتمحور حول تعظيم الربح أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة، وذلك باستخدام استراتيجيات للوصول إل أقصى حد من الربح بأقل تكلفة.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية.

[7] علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008

1.تصنيف القرارات المالية: تصنف القرارات المالية إل ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

قرارات تشغيلية, استثمارية, تمويلية.

أ.قرارات استثمارية: تتعلق بكيفية استثمار الأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد مالي. تشمل:

-شراء الأصول الثابتة :مثل العقارات والمعدات، لزيادة قدرة الشركة على الإنتاج.

-الاستثمار في الأوراق المالية :مثل الأسهم والسندات، لزيادة العوائد المالية.

ب.قرارات تشغيلية: تشمل الإدارة اليومية للعمليات المالية داخل المؤسسة:

-إدارة السيولة :ضمان توفر الأموال الكافية لتغطية النفقات اليومية.

-إدارة التدفقات النقدية :مراقبة وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ج.قرارات تمويلية: هي القرارات التي تبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار فهل يجب عليها اصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة حيث تشمل خيارات التمويل الممكنة:

-القروض البنكية :اقتراض الأموال من البنوك وسدادها مع الفوائد.

-إصدار الأسهم :بيع حصص من الشركة لجمع الأموال.

-إعادة استثمار الأرباح :استخدام أرباح الشركة لتمويل النمو بدلاً من توزيعها على المساهمين.

2.دور المحاسبة في دعم كل نوع من القرارات المالية: تتطلب القرارات المالية المتنوعة أنواعاً مختلفة من المعلومات المحاسبية. لفهم الدور المتكامل للمحاسبة، من الضروري تفصيل كيفية دعمها لكل نوع من هذه القرارات:

أ. دعم القرارات الاستثمارية: تُعنى القرارات الاستثمارية بتخصيص الموارد المالية لشراء أصول جديدة (ثابتة أو متداولة) أو الدخول في مشاريع توسعية تهدف إلى تحقيق عوائد مستقبلية.[8]، تشمل هذه القرارات بناء محطات توليد جديدة، تطوير شبكات النقل والتوزيع، شراء معدات متطورة، أو حتى الاستثمار في الطاقة المتجددة. تلعب المحاسبة دوراً حاسماً من خلال توفير:

-بيانات التكاليف الاستثمارية: تقدير تكلفة شراء الأصول وتركيبها وتشغيلها (مثل تكاليف إنشاء محطة طاقة جديدة، تكاليف الحصول على رخص التشغيل).

-تقدير التدفقات النقدية المستقبلية: بناء على تحليل الإيرادات المتوقعة والتكاليف التشغيلية للمشروع، يمكن للمحاسبين تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع على مدى عمره الاقتصادي.

-معلومات عن معدلات العائد المتوقعة: استخدام بيانات التكلفة والعائد لحساب مؤشرات مثل صافي القيمة الحالية (NPV)، معدل العائد الداخلي (IRR)، وفترة الاسترداد، والتي تُعد أدوات أساسية لتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية.

-تحليل المخاطر: توفير بيانات تسمح بتقييم حساسية المشروع للتغيرات في التكاليف، الأسعار، أو الظروف الاقتصادية (مثلاً، تأثير تقلبات أسعار الوقود على ربحية محطات التوليد).

[8] محمد علي إبراهيم العامري، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2013

-تقارير الأصول الثابتة والإهلاك: تتبع الأصول الحالية ومعدلات إهلاكها، مما يؤثر على القرارات المتعلقة بتجديد الأصول أو التخلص منها.

ب. دعم القرارات التمويلية: تتعلق القرارات التمويلية بكيفية حصول المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها واستثماراتها. تشمل تحديد هيكل رأس المال الأمثل (الخلط بين الديون وحقوق الملكية). بالنسبة لسونلغاز، التي تحتاج إلى تمويل ضخم لمشاريعها، هذا الجانب حيوي للغاية. توفر المحاسبة ما يلي:

-تحليل هيكل رأس المال: بيانات حول نسبة الديون إلى حقوق الملكية، تكلفة الاقتراض، والقدرة على خدمة الديون.

-معلومات عن التدفقات النقدية (المتوقعة والفعلية): لتقييم قدرة الشركة على سداد الالتزامات المالية (فوائد وأصل الدين).

-تقارير الربحية والسيولة: مساعدة في تحديد ما إذا كانت الشركة قادرة على توليد أرباح كافية لسداد التزاماتها وتوزيع أرباح على المساهمين (في حال كانت شركة مساهمة أو لديها التزامات توزيع أرباح للدولة).

-تحليل نسب المديونية: مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ونسبة تغطية الفوائد، والتي تعتبر مؤشرات مهمة للمقرضين والمستثمرين.

-بيانات عن مصادر التمويل المتاحة: تقييم تكلفة الحصول على التمويل من مصادر مختلفة (قروض بنكية، سندات، إصدار أسهم جديدة).[9]

ج. دعم القرارات التشغيلية: تتعلق القرارات التشغيلية بإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة لتحقيق أقصى كفاءة وفعالية. هذه القرارات تؤثر بشكل مباشر على الأداء قصير الأجل والربحية. في سونلغاز، تشمل هذه القرارات إدارة إنتاج الطاقة، توزيعها، وصيانتها. تلعب المحاسبة دوراً في:

-تحليل التكاليف التشغيلية: تحديد وتحليل تكاليف المواد (الوقود)، الأجور، الصيانة، والمصاريف الإدارية والبيعية. يسمح هذا بتحديد مجالات ترشيد النفقات وتحسين الكفاءة.

-تحليل نقطة التعادل: تحديد حجم الإنتاج أو الخدمات اللازم لتغطية جميع التكاليف، مما يساعد في قرارات التسعير وحجم الإنتاج.

-تحليل الانحرافات: مقارنة التكاليف والإيرادات الفعلية مع الموازنات التقديرية، لتحديد الانحرافات وتحليل أسبابها لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

-تقييم أداء الإدارات: استخدام تقارير المحاسبة الإدارية لتقييم أداء مختلف مراكز المسؤولية داخل سونلغاز (مثلاً، أداء محطات توليد معينة أو مناطق توزيع).

-إدارة المخزون: توفير معلومات عن مستويات المخزون من الوقود وقطع الغيار، مما يدعم قرارات الشراء والتخزين لتجنب النقص أو الفائض.

-قرارات التسعير: تحديد تكلفة إنتاج الوحدة من الكهرباء أو الغاز، مما يمثل أساساً لقرارات التسعير التي تأخذ في الاعتبار التكاليف، المنافسة، والسياسات الحكومية.

[9] نفس المرجع السابق، ص .26

المطلب الثالث: أهمية القرارات المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

تلعب القرارات المالية دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، حيث تعتبر الإدارة المالية عنصرًا أساسيًا في ضمان النمو والاستدامة والربحية للشركات. فيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية القرارات المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية:

1-تخصيص الموارد بكفاءة: تساعد القرارات المالية في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر فعالية، مما يضمن تحقيق أقصى استفادة من الأموال المتاحة، يتم من خلالها تحديد أولويات الإنفاق والاستثمار بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى.

2-تعزيز الربحية والنمو: تساهم القرارات المالية السليمة في زيادة الأرباح من خلال تحسين الإيرادات وخفض التكاليف، تمكن المؤسسة من تحديد الفرص الاستثمارية الجديدة التي تدعم نموها وتوسعها.

3-إدارة المخاطر المالية: تساعد القرارات المالية في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيفها. تضمن استقرار المؤسسة مالياً في مواجهة التقلبات الاقتصادية أو السوقية.

4-تحسين السيولة المالية: تساهم القرارات المالية في الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة لضمان استمرارية العمليات اليومية. تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل دون التأثير على خططها الاستراتيجية.

5-دعم الابتكار والتطوير: توفر القرارات المالية التمويل اللازم لمشاريع البحث والتطوير، مما يدعم الابتكار ويعزز القدرة التنافسية[10].تمكن المؤسسة من تبني تقنيات جديدة وتحسين عملياتها.

6-تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة: القرارات المالية الجيدة تعكس إدارة مالية قوية، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المؤسسة. تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتمويل المشاريع الكبرى.

7-تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل: تساعد القرارات المالية في تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الفورية (مثل دفع الرواتب) والاستثمار في مشاريع طويلة الأجل (مثل التوسع الجغرافي).

8-تقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية: توفر القرارات المالية البيانات والمؤشرات اللازمة لتقييم أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف الاستراتيجية. تمكن الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية في حال وجود انحرافات عن الخطة الموضوعة.

9-تعزيز القدرة التنافسية: تساهم القرارات المالية في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق.

10-تحقيق الاستدامة المالية: تضمن القرارات المالية السليمة استدامة المؤسسة مالياً على المدى الطويل، مما يسمح لها بمواصلة تحقيق أهدافها الاستراتيجية دون تعرضها لأزمات مالية.

[10] حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية 2007.

ومنه القرارات المالية ليست مجرد أدوات لإدارة الأموال، بل هي عنصر استراتيجي يدعم تحقيق رؤية المؤسسة وأهدافها. من خلال التخطيط المالي الجيد واتخاذ القرارات المدروسة، يمكن للمؤسسات تعزيز أدائها وضمان نجاحها في بيئة الأعمال التنافسية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المحاسبة والقرارات المالية.

تتيح المحاسبة دعما لعملية اتخاذ القرار لما توفره من معلومات تحتاجها مراكز صناعة القرار داخل المؤسسة، حيث يتمكن متخذ القرار من خلال تلك المعلومات من اختيار البديل الأمثل من ضمن مجموعة البدائل المطروحة، حيث تقوم المحاسبة بتقديم الدعم لكامل المستويات الإدارية.

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات.

تزداد القدرة على اتخاذ القرارات الناجحة كلما ازدادت جودة المعلومات المتاحة ومقدار الدقة في عرضها وشرحها للحقائق، لذا فالمعلومة لها دور مهم في اتخاذ القرار الفعال.

تلعب المعلومات المحاسبية دورًا حاسمًا في دعم عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات، حيث توفر البيانات المالية والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة. فيما يلي أهم الأدوار التي تلعبها المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات[11]:

1-توفير بيانات دقيقة وموثوقة: -توفر المعلومات المحاسبية بيانات مالية دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة، مثل الإيرادات، المصروفات، الأرباح، والخسائر، تساعد هذه البيانات في تقييم الوضع المالي الحالي للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف.

2-تحليل التكاليف والربحية: تمكن المعلومات المحاسبية من تحليل التكاليف المرتبطة بالمنتجات أو الخدمات، مما يساعد في تحديد الربحية واتخاذ قرارات تسعير مناسبة، تساهم في تحديد المنتجات أو الخدمات الأكثر ربحية وتوجيه الموارد نحوها.

3-تخطيط الميزانيات والتنبؤ المالي: تساعد المعلومات المحاسبية في إعداد الميزانيات التقديرية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، تمكن الإدارة من تخطيط الإنفاق والاستثمار بشكل فعال بناءً على التوقعات المالية.

4-إدارة السيولة النقدية: توفر المعلومات المحاسبية بيانات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساعد في إدارة السيولة وتجنب نقص السيولة، تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

5-تقييم الأداء المالي: توفر المعلومات المحاسبية مؤشرات أداء مالية مثل العائد على الاستثمار (ROI)، هامش الربح، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، تساعد هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المحددة ومعايير الصناعة.

6-دعم القرارات الاستثمارية: توفر المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة لتقييم الفرص الاستثمارية واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ،تساعد في تحليل الجدوى المالية للمشاريع الجديدة وتحديد العوائد المتوقعة.

---

[11] قرميدة عبد الحميد، رحموني عبد النور، دور التخطيط المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية
مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024

7-إدارة المخاطر المالية: تساعد المعلومات المحاسبية في تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة، مثل مخاطر الائتمان أو التقلبات السوقية.

-تمكن الإدارة من اتخاذ إجراءات وقائية لتخفيف هذه المخاطر.

8-تحسين الكفاءة التشغيلية: توفر المعلومات المحاسبية رؤى حول تكاليف العمليات وكفاءتها، مما يساعد في تحديد مجالات التحسين وخفض التكاليف، تساهم في تحسين استخدام الموارد وزيادة الإنتاجية.

9-دعم القرارات التمويلية: تساعد المعلومات المحاسبية في تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة، بما في ذلك نسبة الديون إلى حقوق الملكية ، تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات تمويلية سليمة، مثل إصدار أسهم جديدة أو الحصول على قروض.

10-تعزيز الشفافية والمساءلة: توفر المعلومات المحاسبية تقارير مالية شفافة تساعد في تعزيز الثقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة، تساهم في تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح المالية.

11-دعم القرارات الاستراتيجية: توفر المعلومات المحاسبية رؤى استراتيجية تساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية ووضع الخطط طويلة المدى، تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة من خلال توفير بيانات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب.

ومنه المعلومات المحاسبية هي العمود الفقري لاتخاذ القرارات في المؤسسات، حيث توفر البيانات والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة. من خلال الاستفادة من هذه المعلومات، يمكن للإدارة تحسين الأداء المالي تعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الجيدة.

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عنصرًا أساسيًا لضمان جودة وفعالية هذه المعلومات في دعم اتخاذ القرارات. وفقًا لإطار المفاهيم المحاسبية [مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS ،] يجب أن تلتزم المعلومات المحاسبية بخصائص نوعية محددة لتكون مفيدة وقابلة للاعتماد عليها. فيما يلي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الجيدة[12]:

1-الملاءمة(Relevance) : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرارات التي يتخذها المستخدمون.

الأهمية: تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، يجب أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية من خلال توفير رؤى مفيدة[13].

مثال: بيانات الإيرادات والمصروفات الحالية تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

2-التمثيل الصادق(Faithful Representation) : يجب أن تعكس المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وموثوق الظواهر الاقتصادية التي تهدف إلى تمثيلها حيث يجب أن تكون المعلومات كاملة (تشمل جميع البيانات الضرورية)، ومحايدة (بدون تحيز)، وخالية من الأخطاء الجوهرية.

مثال: تقرير مالي يعكس بدقة قيمة الأصول والخصوم دون مبالغة أو تقليل.

[12] محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2016 ص 35.

[13] الجريدة الرسمية، المواد من 6 الى المادة رقم 18 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008.

3-القابلية للمقارنة(Comparability) : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع معلومات فترات أخرى أو مع معلومات مؤسسات أخرى، تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين البيانات المالية لفترات مختلفة أو بين مؤسسات مختلفة وتعزيز القدرة على تحليل الاتجاهات والأداء النسبي.

مثال: مقارنة أرباح الشركة لهذا العام مع الأرباح السنوات السابقة.

4-التحقق(Verifiability) : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق من خلال مصادر مستقلة، بحيث

يضمن أن المعلومات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمين مختلفين و يعزز الثقة في البيانات المالية.

مثال: إمكانية مراجعة حسابات المخزون من قبل مدقق خارجي.

5-التوقيت المناسب(Timeliness) :يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات،

المعلومات المتأخرة قد تفقد قيمتها وتصبح غير ذات صلة بالقرارات الحالية أو المستقبلية.

مثال: إصدار التقارير المالية في نهاية الفترة المالية دون تأخير.

6-القابلية للفهم(Understandability) : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية و تضمن أن المستخدمين يمكنهم تفسير المعلومات بشكل صحيح واستخدامها في اتخاذ القرارات.

مثال: استخدام لغة واضحة وتنسيق مناسب في التقارير المالية.

7-الموثوقية(Reliability) :يجب أن تكون المعلومات المحاسبية موثوقة وخالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز،تعزز ثقة المستخدمين في البيانات المالية وتجعلها قابلة للاعتماد عليها.

مثال: استخدام أساليب محاسبية متسقة ودقيقة في إعداد القوائم المالية.

8-الثبات(Consistency) : يجب أن تكون الأساليب والسياسات المحاسبية متسقة من فترة إلى أخرى، يسهل مقارنة البيانات المالية عبر الفترات المختلفة، يقلل من التلاعب أو التغييرات التعسفية في البيانات.

مثال: استخدام نفس طريقة تقييم المخزون كل عام.

9-الحيادية(Neutrality) : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية محايدة وغير متحيزة لصالح أي طرف،تضمن أن المعلومات تعكس الواقع الاقتصادي دون تحريف.

مثال: تجنب تضخيم الإيرادات لتقديم صورة أفضل عن الأداء.

10-الاكتمال(Completeness) : يجب أن تشمل المعلومات المحاسبية جميع البيانات الضرورية دون حذف أي معلومات جوهرية تضمن أن المستخدمين لديهم صورة كاملة عن الوضع المالي للمؤسسة.

مثال: تضمين جميع الالتزامات المالية في الميزانية العمومية.

المطلب الثالث: طبيعة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية لدعم القرار المالي.

إن فعالية المحاسبة كأداة لدعم القرار المالي لا تكمن فقط في توفير البيانات، بل في جودة هذه البيانات وخصائصها النوعية. يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بخصائص معينة [14]لكي تكون مفيدة لأغراض اتخاذ القرار، وقد حددت المعايير المحاسبية الدولية (مثل الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لـ IFRS) هذه الخصائص كالتالي:

1. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

الملاءمة (Relevance): تُعد المعلومة ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها مستخدموها. تتحقق الملاءمة عندما تكون المعلومة ذات قيمة تنبؤية أو تأكيدية، أو كليهما.

القيمة التنبؤية: تساعد متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الأحداث المستقبلية (مثل تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لسونلغاز من مشروع استثماري جديد بناءً على بيانات التكاليف والإيرادات التاريخية).

القيمة التأكيدية (التغذية الراجعة): تؤكد أو تصحح التوقعات السابقة (مثل مقارنة الإيرادات الفعلية مع الإيرادات المتوقعة لمشروع معين).

الأهمية النسبية (Materiality): تُعد جزءًا من الملاءمة، فالمعلومة تُعتبر ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون بناءً على القوائم المالية. بالنسبة لشركة بحجم سونلغاز، قد تكون مبالغ ضخمة جداً ذات أهمية نسبية، بينما تكون نفس المبالغ غير ذات أهمية لشركة صغيرة.

التمثيل الصادق (Faithful Representation): يجب أن تعكس المعلومة المحاسبية الظواهر الاقتصادية التي يفترض أن تمثلها بأمانة. تتطلب هذه الخاصية ثلاث سمات:

الاكتمال (Completeness): يجب أن تتضمن جميع المعلومات الضرورية لفهم الظاهرة الممثلة.

الحيادية (Neutrality): يجب أن تكون المعلومات غير متحيزة، أي لا تؤثر على قرار المستفيدين بطريقة مسبقة لخدمة هدف معين.

الخلو من الأخطاء (Free from Error): تعني أن المعلومات قد تم وصفها وتقديمها بدقة، وأن عملية إعدادها قد تمت دون أخطاء أو سهو.

2. الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية:

-قابلية المقارنة (Comparability): تتيح للمستخدمين تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين البنود المحاسبية. وهي مهمة جداً لمقارنة أداء سونلغاز عبر الفترات الزمنية المختلفة، أو مقارنة أدائها مع شركات طاقة أخرى (إن وجدت بيانات متاحة).

[14] ناصر محمد علي مجهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتحاد القرارات مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم االقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة باتنة 2008/2009 ص 72.

-قابلية التحقق (Verifiability): تعني أن الملاحظين المستقلين والمختلفين يمكنهم التوصل إلى اتفاق عام على أن المعلومة تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تدعي تمثيلها. هذا يعزز ثقة متخذي القرار في المعلومات.

التوقيت المناسب (Timeliness): يجب أن تكون المعلومات متاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير في قراراتهم. التأخر في إصدار التقارير المحاسبية يمكن أن يفقدها قيمتها في بيئة الأعمال سريعة التغير.

-قابلية الفهم (Understandability): يجب أن تكون المعلومات مصنفة وواضحة وموجزة بحيث يفهمها المستخدمون الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية.

إن تطبيق سونلغاز لهذه الخصائص في نظامها المحاسبي يضمن أن القرارات المالية المستندة إلى هذه المعلومات ستكون أكثر دقة وفعالية، مما ينعكس إيجاباً على استراتيجياتها طويلة الأجل وقدرتها على التكيف مع التحديات.

خلاصة :

يُشكل الفصل الأول من هذه المذكرة ركيزة أساسية لفهم العلاقة الجوهرية بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم إطار نظري شامل يوضح المفاهيم الأساسية والآليات التي تحكم هذه العلاقة. ففي ظل بيئة الأعمال المعاصرة التي تتسم بالديناميكية والتعقيد المتزايد، أصبحت المعلومات المحاسبية ليست مجرد سجلات تاريخية، بل أداة حيوية للتخطيط، الرقابة، وتقييم الأداء، ومن ثم توجيه القرارات الاستراتيجية والتشغيلية على حد سواء.

الفصل الثاني: نظام المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية [دراسة حالة سونلغاز]

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع التركيز بشكل خاص على شركة سونلغاز كنموذج تطبيقي. فالمحاسبة، بوصفها لغة الأعمال الأساسية، تلعب دورًا حيويًا في توفير المعلومات المالية الضرورية لدعم عملية اتخاذ القرارات على كافة المستويات الإدارية. وفي سياق التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، أضحى فهم آليات تطبيق الأنظمة المحاسبية، وعلى رأسها النظام المحاسبي المالي

SCF)أمرًا بالغ الأهمية لضمان الشفافية، الكفاءة، وفعالية الأداء المالي للمؤسسات

المبحث الأول: واقع المحاسبة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

شهد النظام المحاسبي في الجزائر تطورات كبيرة منذ الاستقلال، حيث انتقل من نظام محاسبي اشتراكي إلى نظام يستند إلى المعايير الدولية للمحاسبة. يهدف هذا التطور إلى تعزيز الشفافية وتحسين جودة التقارير المالية.

تطور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر مر بعدة مراحل رئيسية، تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والقوانين المحلية والمعايير الدولية. فيما يلي أبرز محطات هذا التطور[15]:

1-المرحلة الأولى (قبل 1975): النظام المحاسبي التقليدي:

-كانت الجزائر تستخدم نظامًا محاسبيًا تقليديًا مستوحى من النظام الفرنسي.

-لم يكن هناك توحيد للممارسات المحاسبية، مما أدى إلى اختلافات كبيرة بين المؤسسات.

2-مرحلة النظام المحاسبي الوطني(2000 - 1975) :

-في عام 1975، صدر النظام المحاسبي الجزائري (PCN) لمواكبة الاقتصاد المخطط الذي كان سائدًا في ذلك الوقت.

-كان يعتمد على مبادئ محاسبية بسيطة، مع التركيز على الرقابة المركزية.

-لم يكن متوافقًا مع المعايير الدولية، مما شكل عائقًا أمام الانفتاح الاقتصادي.

3- التحول إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) في 2009:

-مع التحول نحو اقتصاد السوق واشتراطات الانفتاح الدولي، تم اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF)بموجب **القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007**، والذي دخل حيز التنفيذ في **1 يناير 2010.**

-أهداف:SCF:

-مواكبة المعايير المحاسبية الدولية.(IFRS)

[15] هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2018

-تحسين الشفافية المالية.

-تسهيل اندماج المؤسسات الجزائرية في الاقتصاد العالمي.

-مميزات:SCF :

-تبني مبدأ القيمة العادلة بدلًا من التكلفة التاريخية في بعض الحالات.

-فصل المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية.

-تقديم معلومات أكثر دقة للمستثمرين والدائنين.

4-التحديثات والتعديلات اللاحقة:

-في 2018، تم إدخال تعديلات جديدة لمواكبة تحديات الرقمنة والمتطلبات الجديدة للمؤسسات.

-هناك اتجاه نحو مزيد من التقارب مع معاييرIFRS ، خاصة للشركات الكبرى والمدرجة في البورصة.

5-التحديات الحالية:

-صعوبة التطبيق الكامل لبعض مبادئ SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الحاجة إلى تكوين متخصصين في المحاسبة المالية الحديثة.

-التوفيق بين المتطلبات الضريبية والمحاسبية.

ومنه شهد النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر تطورًا كبيرًا من النظام التقليدي إلى نظام أكثر عصرية، لكنه لا يزال يواجه تحديات في التطبيق الفعلي والمواكبة الكاملة للمعايير الدولية.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات.

يواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الجزائرية عدة تحديات، بعضها مرتبط بالبيئة التشريعية والاقتصادية، والبعض الآخر يتعلق بالبنية التحتية والموارد البشرية. فيما يلي أبرز هذه التحديات[16]:

1-التحديات التشريعية والتنظيمية:

-التعارض بين المتطلبات المحاسبية والضريبية:

-يفصل SCF بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية، لكن العديد من المؤسسات تفضل المحاسبة الضريبية لتجنب المشاكل مع السلطات.

-بعض القوانين الضريبية لا تزال غير متوافقة تمامًا مع مبادئSCF، مما يخلق تعقيدًا في التطبيق.

-عدم وضوح بعض المعايير المحاسبية:

-توجد غموض في تفسير بعض بنودSCF، خاصة فيما يتعلق بـالقيمة العادلة، الإهتلاكات، والمخصصات.

2-التحديات التقنية والبنية التحتية:

[16] كتوش عاشور، متطلبات النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة شلف، الجزائر، 2007

-ضعف أنظمة المعلومات المحاسبية:

-العديد من المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، لا تملك برامج محاسبية متطورة تواكب متطلباتSCF

-الاعتماد على الأنظمة اليدوية أو القديمة يؤدي إلى أخطاء وعدم دقة في البيانات.

-صعوبة التحول الرقمي:

-نقص البنية التحتية التكنولوجية في بعض المؤسسات يعيق تطبيق SCF بشكل فعال.

3- التحديات البشرية والكوادر المؤهلة:

-نقص الخبراء في المحاسبة المالية الحديثة:

-SCFيعتمد على معايير دولية مثلIFRS ، لكن العديد من المحاسبين في الجزائر غير مدربين جيدًا عليها.

-تحتاج المؤسسات إلى تكوين مستمر للمحاسبين لضمان التطبيق الصحيح.

-مقاومة التغيير من طرف العاملين:

-بعض المحاسبين والإداريين معتادون على النظام القديم ويقاومون التحول إلى SCF بسبب تعقيده.

4-التحديات المالية:

-تكاليف التطبيق المرتفعة:

-التحول إلى SCF يتطلب استثمارات في البرامج، التدريب، والاستشارات، مما يشكل عبئًا على المؤسسات الصغيرة.

-بعض المؤسسات لا ترى جدوى اقتصادية فورية من هذا التحول.

5-التحديات المتعلقة بالرقابة والشفافية:

-ضعف آليات الرقابة الداخلية:

-بعض المؤسسات لا تملك أنظمة رقابة داخلية قوية لضمان تطبيق SCF بشكل سليم.

-يؤدي ذلك إلى أخطاء أو تلاعب في البيانات المالية.

-عدم كفاية الرقابة الخارجية:

-بعض مراجعي الحسابات غير مؤهلين للتحقق من تطبيق SCF وفق المعايير المطلوبة.

6-التحديات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية:

-ضعف ثقافة الشفافية المالية:

-بعض المؤسسات تفضل إخفاء معلومات مالية حساسة بدلًا من تطبيق SCF بشفافية.

-هذا يعيق جذب المستثمرين والشركاء الدوليين.

-عدم وجود حافز قوي للتطبيق:

-في غياب عقوبات صارمة أو حوافز ضريبية، تتباطأ بعض المؤسسات في تبني SCF بالكامل.

الحلول المقترحة

1-تعزيز التكوين والتأهيل للمحاسبين و المدققين على معايير SCF و IFRS

2-تطوير برامج محاسبية متكيفة مع SCF بأسعار مناسبة للمؤسسات الصغيرة.

3-تسهيل التنسيق بين المحاسبة المالية والضريبية لتجنب المتعارضات.

4-تعزيز الرقابة من خلال هيئات مستقلة لضمان التطبيق السليم.

5-تقديم دعم مالي للمؤسسات الصغيرة لتشجيعها على التحول إلىSCF

ومنه رغم أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يمثل خطوة مهمة نحو الشفافية والاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن تطبيقه في الجزائر يواجه عقبات تشريعية، تقنية، بشرية، ومالية. نجاح هذا النظام يتطلب إصلاحات متكاملة تشمل التكوين، البنية التحتية، والتشجيع المؤسساتي.

التحديات التي تواجه النظام المحاسبي في سونلغاز في دعم القرار المالي وسبل تجاوزها:

على الرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه النظام المحاسبي في سونلغاز، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات التي قد تحد من فعاليته في توفير الدعم الأمثل للقرارات المالية. إن فهم هذه التحديات وتقديم سبل تجاوزها يُعد أمراً بالغ الأهمية لتحسين أداء الشركة.

أ. التحديات القائمة:

تعقيد العمليات وطبيعة القطاع: يمثل قطاع الطاقة (إنتاج، نقل، توزيع الكهرباء والغاز) قطاعاً ذا طبيعة تقنية ومالية معقدة. إن حجم العمليات الضخم، تنوع الأصول، وطول دورات المشاريع الاستثمارية الكبرى (محطات توليد، شبكات) يجعل من المحاسبة التفصيلية والرصد الدقيق للتكاليف تحدياً كبيراً.

الرقمنة ومواكبة التطور التكنولوجي: رغم استخدام سونلغاز لأنظمة ERP، قد تواجه الشركة تحديات في تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الأنظمة، وتحديثها باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة (مثل تقنيات التحليل الضخم للبيانات Big Data، الذكاء الاصطناعي AI، وسلاسل الكتل Blockchain) التي يمكن أن تعزز من دقة وسرعة المعلومات المحاسبية. قد يكون هناك مقاومة للتغيير أو نقص في الكفاءات المؤهلة لتشغيل وإدارة هذه الأنظمة بفعالية كاملة.

جودة وتوقيت المعلومات: قد تواجه الشركة تحديات في الحصول على معلومات محاسبية دقيقة ومحدثة بشكل فوري. قد يؤدي التأخر في إصدار التقارير المالية والإدارية إلى اتخاذ قرارات متأخرة أو بناءً على بيانات قديمة، مما يقلل من فعاليتها. كما أن جودة البيانات المدخلة قد تؤثر على جودة المخرجات.

التأهيل المهني والتدريب المستمر: يتطلب العمل المحاسبي في بيئة معقدة مثل سونلغاز كوادر محاسبية ذات تأهيل عالٍ وقادرة على فهم الجوانب الفنية والمالية للعمليات. قد يكون هناك نقص في التدريب المستمر أو عدم كفاية البرامج التدريبية لمواكبة التغيرات في المعايير المحاسبية أو الأدوات التحليلية الجديدة.

التنسيق بين الإدارات: تعتمد فعالية النظام المحاسبي على التنسيق الجيد بين الإدارة المحاسبية والإدارات الأخرى (التشغيلية، الفنية، التسويقية). قد يؤدي ضعف التنسيق إلى عدم تدفق المعلومات بسلاسة أو نقص في البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات شاملة.

تطبيق المعايير المحاسبية (خاصة في الجانب التكاليفي): على الرغم من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، قد تواجه سونلغاز تحديات في تطبيق بعض مبادئ المحاسبة التكاليفية المتقدمة أو تقييم الأصول الضخمة ومعالجة إهلاكها وتخفيض قيمتها وفقاً لمتطلبات القوائم المالية المعقدة.

ب. سبل تجاوز التحديات:

الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتحديث نظم المعلومات المحاسبية:

التحول إلى أحدث إصدارات أنظمة ERP وتخصيصها لتناسب احتياجات سونلغاز الخاصة.

تبني تقنيات التحليل المتقدم للبيانات (Data Analytics) والذكاء الاصطناعي لاستخلاص رؤى أعمق من البيانات المحاسبية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

تطوير لوحات تحكم (Dashboards) تفاعلية تتيح للإدارة الوصول السريع والمباشر للمؤشرات المالية الرئيسية.

تطوير وتدريب الكفاءات المحاسبية:

وضع برامج تدريب مستمرة ومتخصصة للمحاسبين والإداريين على أحدث المعايير المحاسبية، أدوات التحليل المالي، وكيفية استخدام الأنظمة المحاسبية الحديثة.

تشجيع الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة (مثل CMA, CPA) لرفع مستوى التأهيل.

تعزيز الرقابة الداخلية وجودة البيانات:

تطبيق أنظمة رقابة داخلية صارمة لضمان دقة وسلامة البيانات المدخلة في النظام المحاسبي من المصدر.

وضع آليات مراجعة دورية لضمان الامتثال للسياسات المحاسبية والمعايير.

تحسين آليات التنسيق والتواصل:

إنشاء لجان مشتركة بين الإدارة المالية والمحاسبية والإدارات التشغيلية والفنية لضمان تبادل المعلومات بفعالية وتحديد احتياجات الإدارات من المعلومات المحاسبية.

تطبيق آليات اتصال شفافة تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب إلى صناع القرار.

التركيز على المحاسبة الإدارية والتكليفية:

تطوير أنظمة متقدمة للمحاسبة التكليفية لتقديم تحليل دقيق لتكاليف الإنتاج، التوزيع، والصيانة، مما يدعم قرارات التسعير وترشيد النفقات.

تفعيل دور المحاسبة الإدارية في إعداد الموازنات التقديرية، تحليل الانحرافات، وتقييم أداء المراكز الربحية.

مرونة النظام المحاسبي:

تصميم نظام محاسبي يتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال، التطورات التشريعية، أو المتطلبات الجديدة لإعداد التقارير.

إن معالجة هذه التحديات بشكل استباقي ومستمر سيمكن سونلغاز من تعزيز دور نظامها المحاسبي كعنصر فعال وحاسم في اتخاذ القرارات المالية، مما يسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان استدامتها في السوق.

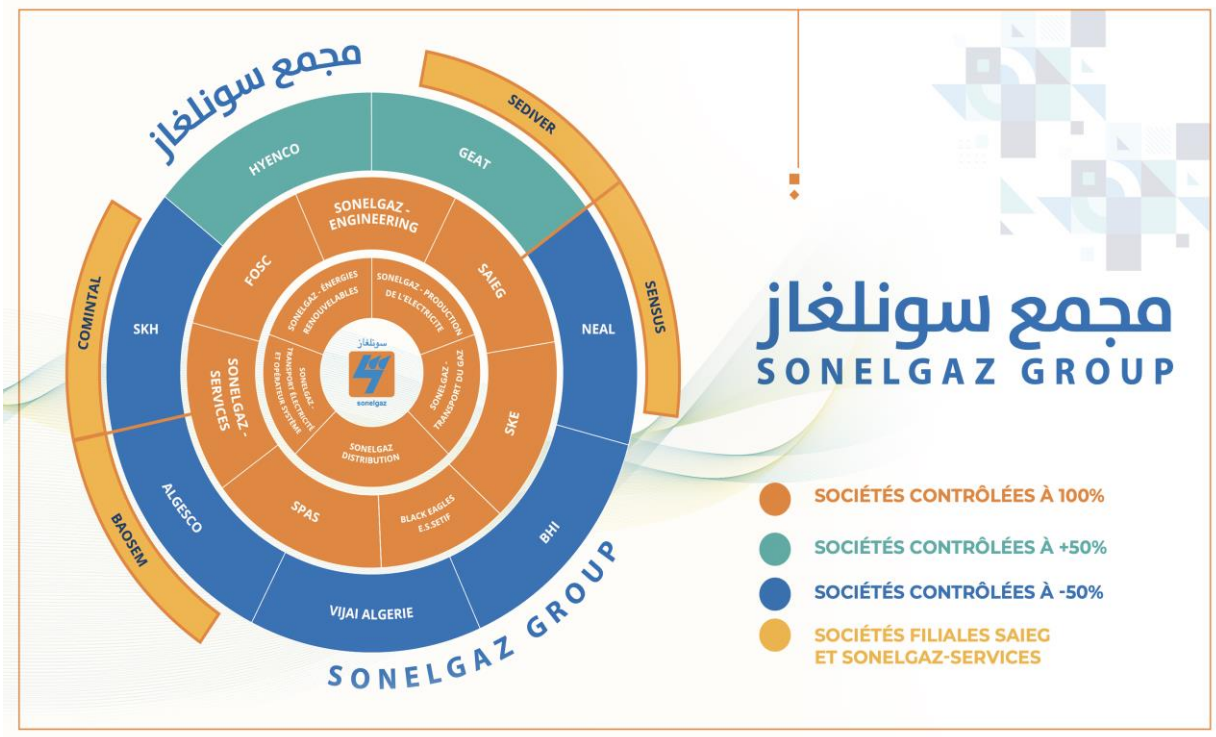
المبحث الثاني: لمحة عن شركة سونلغاز.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة واهميتها الاقتصادية.

1. تقديم مؤسسة سونلغاز.[17]

سونلغاز [18]هو المشغل التاريخي في مجال توفير الكهرباء والغاز في الجزائر. تأسست في عام 1969، وقد عملت سونلغاز على مدى نصف قرن في خدمة المواطن الجزائري من خلال توفير هذا المصدر الطاقي الأساسي للحياة اليومية. بفضل قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب، انتقلت سونلغاز من شركة متكاملة عموديًا إلى شركة قابضة تدير مجموعة صناعية متعددة الشركات والمهن. لعبت سونلغاز دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. تتجلى مساهمتها في تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة في البرامج الهامة التي تم تنفيذها في تقنين الريف وتوزيع الغاز العام، مما رفع معدل تغطية الكهرباء إلى 99٪ لدى 11،461،721 عميل ومعدل اختراق الغاز إلى 65٪ لدى 7،308،462 عميل. اليوم، تتألف مجموعة سونلغاز من 11 شركة فرعية تُدار مباشرةً من قبل الشركة القابضة و10 شركات شراكة مع أطراف ثالثة.

الشكل (1): شكل يبين مختلف فروع سونلغاز.



[17] **وثائق مقدمة** من طرف الاطار المكلف بالاتصالات على مستوى المديرية.

[18] الموقع الرسمي ar/https://www.sonelgaz.dz

المصدر: من وثائق الشركة.

2.التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم[19]

تغطي مديرية التوزيع للكهرباء والغاز مستغانم إقليم ولاية مستغانم (32) بلدية)، حيث تتربع منطقتها الجغرافية على مساحة قدرها **2,269**,عدد **840.000** نسمة، وتغطي 32 بلدية. كيلومتر مربع ويبلغ سكانها حوالي يبلغ عدد زبائن مديرية التوزيع مستغانم **231898** زبون كهرباء و **105622**زبون غاز موزعين على طول شبكة الكهرباءبالنسبة للتوتر المتوسط **2746.071**كلم و **5975,3** كلم بالنسبة للتوتر المنخفض **4090.984**أما بالنسبة لطول شبكة الغاز **1338,510**كلم.

يسهر على خدمة زبائن مديرية التوزيع مستغانم **528** عامل موزعين على :

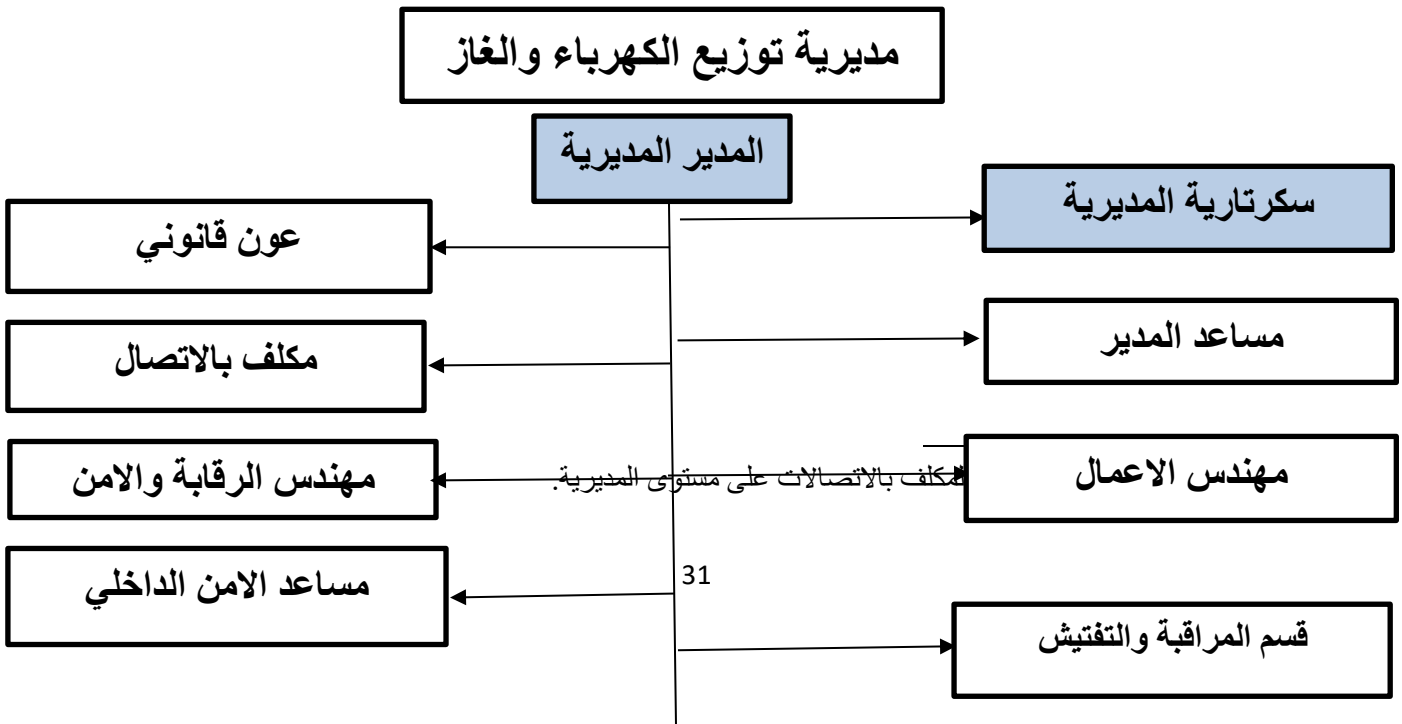
- مقر المديرية.
- ثمانية وكالات تجارية وهي: مستغانم شرق - مستغانم غرب - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي - ماسرى - عشعاشة – بوقيراط.
- ثلاث نقاط استقبال: - خير الدين - سيدي لخضر – تيجديت
- أربعة مقاطعات كهربائية وهي: مستغانم - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي.
- اربعة مقاطعات غازية وهي: مستغانم - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي.
- **مهام مديرية التوزيع :**

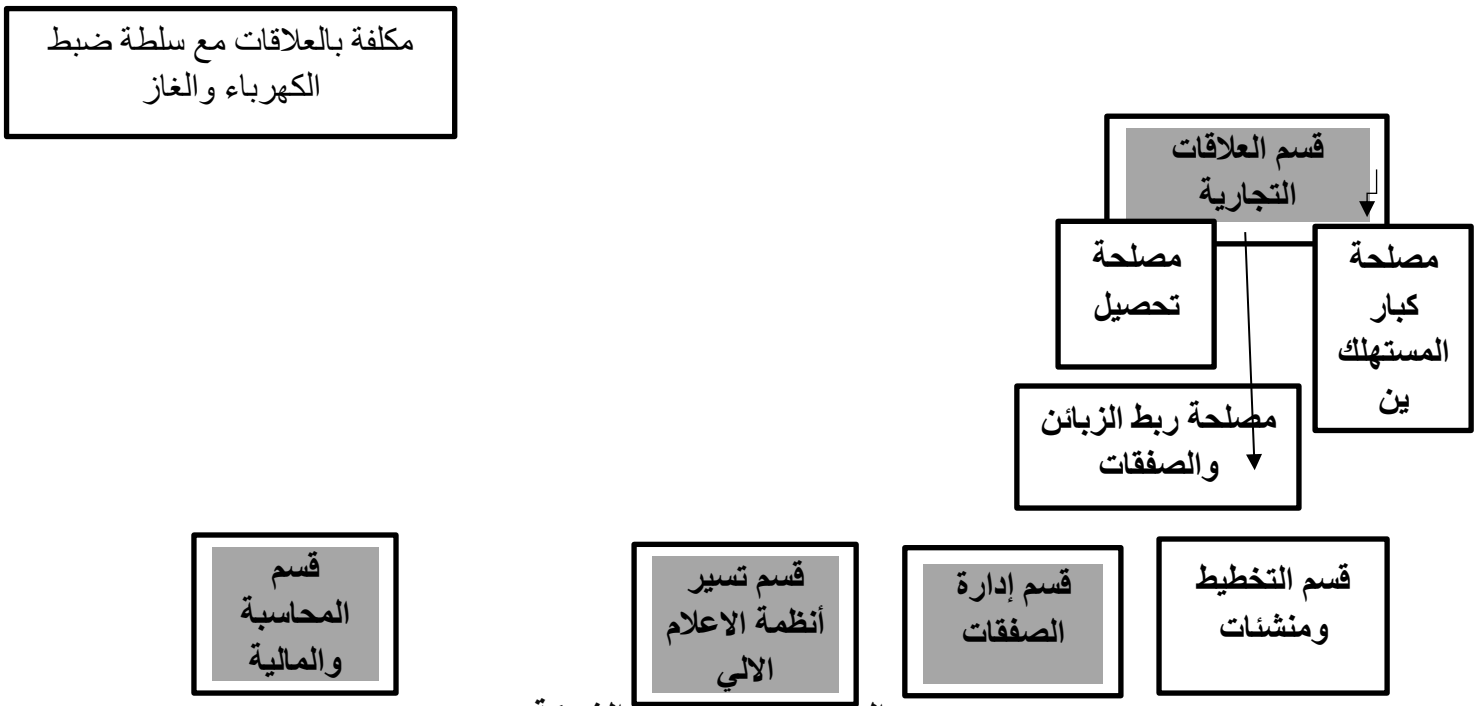
تتلخص مهام مديرية التوزيع في النقاط التالية:

1. السهر على ضمان التموين بالطاقة الكهربائية والغازية لزبائنها الكرام وذلك ضمن شروط الأمان والاستمرارية والنوعية.
2. تلبية كل طلبات التموين بالطاقة الكهربائية والغازية مع مراعاة كل من شروط الاستمرارية والنوعية
3. ضمان إنجاز برامج تطوير الشبكات الكهربائية والغازية ومواكبة التكنولوجيات الحديثة.
4. الالتزام بمراعاة المساواة بين جميع الزبائن عند وجود شروط متطابقة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونظام المحاسبة في الشركة

الشكل (2): الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز.





المصدر : من وثائق الشركة.

مدير التوزيع: ومن مهامه:

-الإشراف والمصادقة على جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

-دراسة وتحليل جميع التقارير ومراقبة أداء العمال.

-عقد اجتماعات مع موظفي المؤسسة والنقابة.

-اتخاذ القرارات التسييرية، وهو يمثل الفرع في الإدارة.

الأمانة العامة: وهي مكتب يساعد المدير في أداء مهامه مثل:

-تنظيم وتحديد مواعيد استقبال زوار المدير.

-استقبال المكالمات الهاتفية والبريد الوارد، وإرسال البريد الصادر وتسجيله.

-مساعدة المدير في تحضير جداول أعمال الاجتماعات.

مكلف بالإعلام والاتصال: ومن مهامه:

-إعلام موظفي المؤسسة وزبائنها بكل المستجدات عن طريق المنشورات، الصحافة، والإذاعة المحلية وغيرها.

-المشاركة مع الإدارة العليا للشركة.

مكلف بالشؤون القانونية:

-اتخاذ تدابير لضمان ومساعدة الهياكل في إدارة المشاكل القانونية للمؤسسة.

-متابعة تنفيذ القرارات القضائية، ومقايسة تحصيل الديون في كل الحالات.

مكلف بالحماية والأمن:

-اتباع جميع جوانب إدارة السلامة ووضع البرامج السنوية للتحسيس.

-تحضير جلسات لتوعية الموظفين ضد أخطار الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

-توضيح ونشر أنواع الأخطار في ملصقات ووضع لائحة لعتاد الحماية.

مكلف بالأمن الداخلي: ومن مهامه:

-إجراء تقارير حول وضعية الأمن الداخلي بالمؤسسة.

-وضع مخطط المناوبة لتطبيق الأمن الداخلي في المؤسسة والمصالح التجارية والمقاطعات.

-القيام بزيارات دورية في كل مصالح المديرية لمراقبة وضعية الأمن الداخلي.

قسم العلاقات التجارية: ومن مهامه:

-توزيع فواتير الزبائن ومتابعة تحصيلها.

-ربط الزبائن بالعداد الكهربائي والغازي

-وضع تقارير على مداخيل الشركة وتحصيل ديونها.

-الرقابة والتفتيش على الوكالات التجارية

-معالجة ومتابعة شكاوي الزبائن والرقابة على الوكالات التجارية.

قسم الدراسات والأشغال: تتمثل مهامه الأساسية في:

- تنظيم المناقصات للمشاريع الكهربائية والغازية.

- القيام بدراسة وتنفيذ ومتابعة المشاريع الكهربائية والغازية.

- وضع تقارير لوضعية المشاريع الكهربائية والغازية

قسم استغلال الشبكات: تتمثل مهامه الأساسية في:

- إصلاح وصيانة الشبكات الكهربائية والغازية، عن طريق المراقبة الدورية وأخذ القياسات و استعمال برامج الأعلام الآلي.

- ضمان سلامة الهياكل ضد الأخطار الخارجية والحفاظ على أمن وسلامة الأشخاص والشبكات.

قسم معالجة المعلومات: ومن مهامه:

- صيانة أنظمة التشغيل، دارة قواعد البيانات

- إدارة وصيانة أجهزة الحاسوب ومعدات الشبكات والاتصالات.

- إصدار فواتير الزبائن.

قسم الوسائل العامة: وتحتوي على نوعين من الوسائل هما:

-شراء المعدات واللوازم م حسب احتياجات المديرية من مكاتب تجهيزات مكتبية و وسائل عمليات الصيانة - وسائل الحظيرة: تستعمل من أجل تسيير سيارات المديرية من حيث التصليح، الصيانة، شراء قطع غيار ، نقل العمال ، نقل العتاد.

قسم الموارد البشرية: ومن مهامه:

- تسيير أجور المستخدمين من لحظة توظيفهم وحتى ما بعد التقاعد

- وضع مخططات للتقويم للعاملين وضمان علاقات دائمة مع طب العمل والنقابات العمالية وغيرها.

قسم المحاسبة والمالية: ومن مهامه:

- دراسة ومراقبة جميع العمليات المالية وتسجلها محاسبيا.

-تسديد ودفع فاتورة الموردين و إعداد القوائم المالية.

-تسيير الإيرادات والنفقات الخاصة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي في سونلغاز: الهيكل والوظائف الرئيسية.

باعتبارها مؤسسة عمومية اقتصادية ذات طابع صناعي وتجاري، تتبنى سونلغاز نظاماً محاسبياً متكاملاً يتوافق مع المعايير المحاسبية الجزائرية (النظام المحاسبي المالي SCF) وقد يتأثر ببعض مبادئ المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) في جوانب معينة نظراً لطبيعة نشاطها ومشاريعها الكبرى. يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة وفي الوقت المناسب لدعم كافة مستويات الإدارة.

1. هيكل النظام المحاسبي في سونلغاز: يُمكن تصور هيكل النظام المحاسبي في سونلغاز على أنه شبكة معقدة من الأقسام والعمليات المترابطة، تتضمن عادةً:

الإدارة المالية والمحاسبية المركزية: تُعد الرأس المدبر للوظيفة المحاسبية على مستوى الشركة القابضة والفروع الرئيسية. تتولى مسؤولية وضع السياسات والإجراءات المحاسبية، وتوحيد القوائم المالية المجمعة، والامتثال للمعايير والتشريعات.

الأقسام المحاسبية الفرعية: توجد أقسام محاسبية في كل وحدة تشغيلية لسونلغاز (مثل مديريات التوزيع، محطات التوليد، وحدات النقل). تتولى هذه الأقسام تسجيل المعاملات اليومية، إعداد التقارير الأولية، وتتبع التكاليف الخاصة بوحداتها.

نظم المعلومات المحاسبية (AIS): تعتمد سونلغاز على نظم معلومات محاسبية متطورة، قد تكون أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) مثل SAP أو Oracle، لجمع البيانات، معالجتها، وتخزينها. هذه الأنظمة تتيح التكامل بين مختلف الوظائف (المحاسبة، الموارد البشرية، المشتريات، المخازن) وتساهم في أتمتة العديد من العمليات المحاسبية.

المراجعة الداخلية والخارجية: يُعد وجود قسم للمراجعة الداخلية ضرورياً لضمان دقة وسلامة البيانات المحاسبية والالتزام بالسياسات والإجراءات. كما تخضع سونلغاز لمراجعة خارجية دورية من قبل مكاتب تدقيق معتمدة لتعزيز الشفافية والمصداقية.

2. الوظائف الرئيسية للنظام المحاسبي في سونلغاز: تسجيل المعاملات المالية: وهو الوظيفة الأساسية للمحاسبة، حيث يتم تسجيل كافة الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المركز المالي للشركة (مثل إيرادات بيع الكهرباء والغاز، تكاليف الوقود والصيانة، الأجور، الاستثمارات). يتم ذلك وفقاً لمبادئ القيد المزدوج.

-تصنيف وتلخيص البيانات: تُصنف المعاملات المسجلة في حسابات محددة (مثل حسابات الإيرادات، المصروفات، الأصول، الالتزامات)، ثم يتم تلخيصها في موازين مراجعة وقوائم مالية أولية.

-إعداد القوائم المالية: وهي المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، وتشمل:

-الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): تُظهر الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة (الأصول، الخصوم، حقوق الملكية).

-قائمة الدخل (قائمة النتائج): تُبين الأداء المالي للشركة خلال فترة زمنية محددة (الإيرادات، المصروفات، الأرباح أو الخسائر).

-قائمة التدفقات النقدية: تُوضح مصادر واستخدامات النقد خلال فترة معينة (التدفقات من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية).

-قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تُبين التغيرات في بنود حقوق الملكية.

-إعداد التقارير المحاسبية الإدارية: بالإضافة إلى القوائم المالية الموجهة للمستخدمين الخارجيين، يُعد النظام المحاسبي تقارير داخلية مفصلة تُستخدم من قبل الإدارة في اتخاذ القرارات اليومية والاستراتيجية. تشمل هذه التقارير:

-تقارير تحليل التكاليف (تكاليف إنتاج الوحدة، تكاليف الصيانة).

-تقارير الموازنات التقديرية ومقارنتها بالفعلي.

-تقارير أداء المراكز الربحية والتكلفة.

-تقارير السيولة والتدفقات النقدية التشغيلية التفصيلية.

-الرقابة الداخلية: يُسهم النظام المحاسبي في تصميم وتطبيق آليات الرقابة الداخلية لضمان حماية الأصول، دقة السجلات المحاسبية، الالتزام بالسياسات والإجراءات، ومنع الاحتيال والأخطاء.

إن كفاءة هذه الوظائف وتكاملها داخل سونلغاز هي ما يحدد مدى قدرة النظام المحاسبي على دعم الإدارة بفعالية في بيئة تتسم بالتعقيد والحاجة الملحة للمعلومات الدقيقة.

المطلب الثالث: دور المحاسبة في تحقيق اهداف الشركة.

تلعب المحاسبة دورًا حيويًا في تحقيق أهداف شركة سونلغاز(Sonelgaz) كشركة عمومية كبرى تعمل في قطاع الطاقة (الكهرباء والغاز)، حيث تساهم في:

1- تعزيز الشفافية والمساءلة المالية:

-تسجيل جميع العمليات المالية بدقة (إيرادات بيع الكهرباء والغاز، المصروفات التشغيلية، الاستثمارات).

-إعداد تقارير مالية دوريةتُقدم للجهات الرقابية مثل وزارة المالية، هيئة تنظيم الكهرباء والغاز CREG

-ضمان الالتزام بالقوانين الجزائرية مثلالقانون 07-11 والنظام المحاسبي المالي PCF

2- تحسين الكفاءة التشغيلية وضبط التكاليف:

-تحليل تكاليف الإنتاج والتوزيع (صيانة الشبكات، مشتريات المعدات، أجور العمال).

-تتبع الهدر المالي واقتراح حلول لخفض التكاليف (مثل تحسين كفاءة محطات توليد الكهرباء).

-استخدام المحاسبة التحليلية لتقييم أداء الوحدات المختلفة (فروع التوزيع، محطات التوليد).

3- دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية:

-توفير بيانات مالية دقيقة:

-التخطيط الاستثماري (مثل بناء محطات جديدة أو توسيع الشبكات).

-تحديد التعريفات الكهربائية بناءً على التكاليف والأرباح.

-تحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع الكبرى.

4- تحقيق الاستدامة المالية:

-متابعة السيولة النقدية لضمان سداد الالتزامات (رواتب العمال، فواتير الموردين).

-إدارة الديون والقروض (خاصة أن سونلغاز تعتمد على قروض حكومية أو خارجية لتمويل مشاريعها).

-تقييم الأداء الماليعبر مؤشرات مثل:

-هامش الربح من بيع الطاقة.

-نسبة التكاليف التشغيلية إلى الإيرادات.

5- الوفاء بالالتزامات القانونية والضريبية:

-حساب الضرائب والرسوم بدقة (ضريبة أرباح الشركات، رسوم التصدير/الاستيراد).

-إعداد إقرارات ضريبية سنوية وفقًا لقوانين الجزائر.

-تجنب المخالفات المالية التي قد تعرض الشركة للغرامات.

6-تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين:

-نشر قوائم مالية مدققة لضمان ثقة:

-الدولة الجزائرية (كمالك رئيسي للشركة).

-الموردين والشركاء الدوليين (مثل الشركات الأجنبية في مشاريع الطاقة المتجددة).

7-دعم الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد:

-كشف الانحرافات المالية عبر أنظمة المراجعة الداخلية.

-تتبع مشتريات الشركة (صفقات المعدات، عقود الصيانة) لمنع الهدر أو التلاعب.

-المحاسبة في سونلغاز ليست مجرد تسجيل أرقام، بل أداة إستراتيجية لـ:

ضبط الماليات.

تحسين الأداء.

دعم القرارات.

ضمان الاستدامة.

تحقيق الأهداف الاجتماعية (توفير طاقة بأسعار مدعومة).

لذلك، تعتمد الشركة على أنظمة محاسبية متطورة مثل SAP وفرق محاسبية متخصصة لتلبية هذه المتطلبات.

المبحث الثالث: نظام المحاسبة في شركة سونلغاز .

شركة سونلغاز (Sonelgaz) هي المجمع الجزائري للكهرباء والغاز، وتُعد واحدة من أكبر الشركات في الجزائر. يعتمد نظام المحاسبة في سونلغاز على المعايير المحاسبية الجزائرية والقوانين المنظمة للقطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية إذا لزم الأمر.

أهم مكونات النظام المحاسبي في سونلغاز:

1.الإطار القانوني والمحاسبي:

- يخضع النظام المحاسبي لسونلغاز للقوانين الجزائرية،مثل:

-قانون المحاسبة المالية الجزائري (القانون 07-11)[الصادر في 25نوفمبر2007 حيث يعتبر الأساس القانوني للنظام المحاسبي في الجزائر حيث يحكم القواعد المحاسبية للشركات و المؤسسات,يهدف الى توحيد النظام المحاسبي في الجزائر وتحديث النظام المحاسبي بما يتماشى مع المعايير الدولية، مثل معايير إعداد التقارير المالية الدولية(IFRS) ، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إعداد التقارير المالية[20].

- النظام المحاسبي المالي (PCF) المعمول به في الجزائر الذي يعتبر الاطار المحاسبي الرسمي المطبق في الجزائر و الذي يحدد القواعد و المبادئ المحاسبية التي يجب على المؤسسات الالتزام بها في تسجيل و معالجة العمليات المالية.

- تعليمات وزارة المالية والسلطات الرقابية.

2.الهيكل المحاسبي:

-تستخدم سونلغاز نظام محاسبي مزدوج (القيد المزدوج).

-يتم تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ.

-إعداد الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بشكل دوري.

[20] الجريدة الرسمية رقم ،19 الملحق رقم 1 للنظام المحاسبي، ،2009 ص .39

3. الدورة المحاسبية :

-التسجيل اليومي للعمليات (مشتريات، مبيعات، رواتب، استثمارات، إلخ).

-الترحيل إلى الحسابات في دفاتر الأستاذ.

-إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية.

-مراجعة الحسابات داخلياً وخارجياً.

4. البرامج المستخدمة:

-تستخدم سونلغاز أنظمة محاسبية متطورة مثل SAP أو Oracle Financials أو برامج محلية متوافقة مع النظام المحاسبي الجزائري.

-يتم ربط الفروع والوحدات التابعة عبر أنظمة مركزية.

5.الخصائص المميزة لمحاسبة سونلغاز:

-محاسبة تكاليف مفصلة بسبب طبيعة نشاطها (إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز).

-إدارة الأصول الثابتة الكبيرة (محطات توليد، شبكات توزيع، إلخ).

-التقارير المالية الموجهة للدولة لأنها شركة عمومية.

-الالتزام بقوانين الضرائب والزكاة الجزائرية.

6. الرقابة والتدقيق:

-تدقيق داخلي بواسطة قسم المراقبة الداخلية.

-تدقيق خارجي من قبل مؤسسات مراجعة حسابات معتمدة.

-التزام بتقارير هيئة تنظيم الكهرباء والغاز (CREG) في الجزائر.

المطلب الأول: كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في سونلغاز.

تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة سونلغاز (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) يتطلب اتباع عدة خطوات منهجية لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الجزائرية والدولية، ولإدارة العمليات المالية بكفاءة. فيما يلي الخطوات الرئيسية:

1- فهم الإطار القانوني والمحاسبي:

-الامتثال للنظام المحاسبي الجزائري (SCF) الذي يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) منذ إصلاح 2020[21].

-مراعاة القوانين الخاصة بقطاع الطاقة (مثل قانون المحروقات واللوائح التنظيمية لسونلغاز).

2- تصميم الهيكل المحاسبي:

[21] المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 07 - 11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 ، المادة رقم 04

-إنشاء دليل محاسبي يتوافق مع طبيعة نشاط سونلغاز (إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز).

-تصنيف الحسابات وفقًا لفئات:SCF

-الأصول (البنية التحتية، المعدات، المخزون).

-الالتزامات (القروض، الديون الموردين).

-الإيرادات (مبيعات الكهرباء/الغاز، إعانات الدولة).

-المصروفات (الصيانة، الرواتب، الاستهلاك).

3- إعداد الدورة المحاسبية:

-تسجيل العمليات اليومية (فواتير المشترين، فواتير الموردين، الرواتب، الاستثمارات).

-إعداد القيود المحاسبية وفق مبدأ القيد المزدوج.

ربط الفروع (إذا كانت سونلغاز تعمل بنظام مركزي).

4- استخدام البرمجيات المحاسبية:

-اعتماد أنظمة متخصصة مثل SAP أوOracle Financial ، مع تكييفها مع:

-الفواتير الإلكترونية للمشتركين.

-إدارة المشتريات الكبيرة (معدات، صيانة).

-تتبع الإعانات الحكومية.

5-إعداد التقارير المالية:

-الميزانية العمومية وقائمة الدخل وفقًا لمعايير.IFRS

-تقارير التدفق النقدي لمراقبة السيولة (خاصة بمشاريع البنية التحتية).

-تقارير خاصة بالقطاع مثل تكاليف الإنتاج لكل كيلوواط/ساعة.

6- المراجعة والرقابة الداخلية:

-إنشاء قسم مراجعة داخلية للتحقق من دقة البيانات.

-التدقيق الخارجي بواسطة جهات مستقلة (خاصة إذا كانت سونلغاز تتعامل مع مستثمرين أجانب).

-الامتثال الضريبي (الضرائب على الإيرادات، ضريبة القيمة المضافة).

7- التكوين المستمر للفرق:

-تدريب المحاسبين على المعايير الجديدة وأدوات البرمجيات.

-تحديث السياسات المحاسبية عند تغير التشريعات.

8- التحديات المحتملة في سونلغاز:

-تعقيد المشاريع الكبرى (مثل محطات الكهرباء أو خطوط الغاز).

-الدعم الحكومي وكيفية تسجيله محاسبياً (إعانات أو قروض ميسرة).

-إدارة المخزون (المواد الخام مثل الغاز الطبيعي) .

تطبيق النظام المحاسبي في سونلغاز يتطلب تكاملًا بين الإطار القانوني، الأدوات التكنولوجية، والكفاءة البشرية، مع التركيز على الشفافية والامتثال، خاصةً كونها شركة عمومية تخضع للمساءلة أمام الدولة والمواطنين.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المحاسبة في الشركة.

تواجه المحاسبة في شركات المرافق العامة مثل سونلغاز (SONELGAZ) عدة تحديات فريدة بسبب طبيعة عملها في قطاع الطاقة (الكهرباء والغاز)، وحجمها الكبير، والبيئة التنظيمية والاقتصادية التي تعمل فيها. فيما يلي أبرز التحديات:

1-التعقيد التنظيمي والقانوني:

-تخضع سونلغاز لأنظمة صارمة من الحكومة والهيئات الرقابية (مثل هيئة تنظيم الكهرباء والغاز في الجزائر).

-التغييرات المتكررة في السياسات الحكومية (مثل الدعم المالي للطاقة أو التعريفات) تؤثر على القوائم المالية.

-ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) أو المعايير المحلية، والتي قد تكون معقدة في قطاع مرافق عامة.

2-إدارة الإيرادات والتحصيل:

- صعوبة تحصيل فواتير الكهرباء والغاز من بعض العملاء (مثل المتعثرين أو المناطق غير الرسمية).

-تسعير الخدمات المدعومة من الحكومة، مما يؤثر على دقة الإيرادات المحاسبية.

-مشاكل القياس (مثل العدادات الذكية أو التجاوزات في الاستهلاك).

3-التكاليف والصيانة والاستثمارات الكبيرة:

-ارتفاع تكاليف الصيانة والتشغيل للبنية التحتية) الشبكات، المحطات، .(.etc

-الاستثمارات الضخمة في المشاريع الجديدة ، والتي تتطلب تخطيطًا ماليًا دقيقًا وتتبعًا محاسبيًا مفصلاً.

-مشاكل الاستهلاك والإهلاك للأصول طويلة الأجل.

4-الفساد والمخاطر المالية:

-خطر الاختلاس أو الهدر المالي بسبب حجم العمليات والموازنات الكبيرة.

-الحاجة إلى رقابة داخلية صارمة وشفافية في الإبلاغ المالي.

5-التقلبات في أسعار الطاقة والمواد الخام:

-تأثر التكاليف بتغير أسعار الغاز أو الوقود في السوق العالمية (إذا كانت سونلغاز تستورد مواد خام).

-تأثير تقلبات العملات الأجنبية على المشتريات الدولية.

6-التحديات التكنولوجية:

-الحاجة إلى أنظمة محاسبية متطورة ERPمثل SAP أو Oracle لإدارة الفواتير، الأصول، والعمليات المالية بدقة.

-صعوبة دمج البيانات بين الفروع الكثيرة لسونلغاز في الجزائر.

-ضرورة تحديث البنية التحتية الرقمية لمحاربة الاحتيال أو الأخطاء.

7-التقارير المالية والشفافية:

-ضغط الجهات الرقابية (مثل وزارة المالية أو البنك المركزي) لإعداد تقارير دقيقة وفي الوقت المحدد.

-الحاجة إلى التدقيق الخارجي المستقل لضمان مصداقية البيانات.

8-التدريب والكفاءة البشرية:

-نقص الكفاءات المحاسبية المتخصصة في قطاع الطاقة.

-الحاجة إلى تدريب مستمر على المعايير الجديدة أو الأنظمة البرمجية.

9-التحديات الاقتصادية الكلية:

-تأثير الأزمات الاقتصادية في الجزائر (مثل انخفاض عائدات النفط والغاز) على تمويل سونلغاز.

-مشاكل السيولة المالية بسبب تأخر الدعم الحكومي أو المدفوعات.

10-التحول نحو الطاقة المتجددة:

-إذا بدأت سونلغاز في استثمارات كبيرة في الطاقات المتجددة (كالطاقة الشمسية)، ستظهر تحديات محاسبية جديدة مثل تقييم الأصول غير التقليدية أو تمويل المشاريع الخضراء.

تعكس هذه التحديات تعقيد عمل الشركات الكبيرة في قطاع المرافق العامة، حيث تتداخل العوامل الفنية، التنظيمية، والاقتصادية. تتطلب إدارة المحاسبة في سونلغاز تكاملاً بين التخطيط الاستراتيجي، الرقابة المشددة، والتكنولوجيا الحديثة لضمان الشفافية والكفاءة المالية.

المطلب الثالث: تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات الشركة.

تؤثر المعلومات المحاسبية بشكل كبير على قرارات شركة سونلغاز(SONELGAZ) ، وهي الشركة الجزائرية المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز. تعتمد القرارات الإدارية والاستراتيجية في الشركة على البيانات المالية والمحاسبية الدقيقة لضمان الكفاءة والشفافية والامتثال للقوانين[22].

من أهم تأثيرات المعلومات المحاسبية على قرارات سونلغاز:

1- القرارات الاستثمارية والتوسعية:

-تساعد التقارير المحاسبية (مثل الميزانيات، قوائم الدخل، والتدفقات النقدية) في تقييم المشاريع الجديدة (محطات طاقة، شبكات توزيع، استثمارات في الطاقات المتجددة).

-تحليل التكاليف والعوائد يُستخدم لاختيار أفضل البدائل الاستثمارية.

[22] جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال، مدخل اتخاذ القرارات وبناء القرارات وبناء المهارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003

2: إدارة التكاليف ومراقبة الأداء:

-تحليل التكاليف التشغيلية (إنتاج الكهرباء والغاز، الصيانة، النقل) يساعد في تحسين الكفاءة وتقليل الهدر.

-تقارير المحاسبة الإدارية تُستخدم لمراقبة الأداء المالي وتحديد الانحرافات عن الميزانيات المخططة.

3-قرارات التمويل والاقتراض:

-تحدد المعلومات المحاسبية هيكل التمويل (اقتراض، إصدار سندات، أو استخدام الأرباح المحتجزة).

-تقييم السيولة والملاءة المالية يؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

4-الامتثال القانوني والضريبي:

-تضمن السجلات المحاسبية الدقيقة الامتثال للقوانين الجزائرية (مثل قانون المحاسبة العمومية للشركات الحكومية).

-تساعد في إعداد الإقرارات الضريبية وتجنب المخالفات المالية.

5-الشفافية والحوكمة:

-تُعد التقارير المالية أساسًا لمساءلة الإدارة أمام المساهمين (خاصة أن سونلغاز شركة عمومية).

-تعزز الثقة مع الحكومة والشركاء الدوليين (مستثمرين، مقرضين، منظمات مثل البنك الدولي).

6-تسعير الخدمات (الكهرباء والغاز):

-تحدد البيانات المحاسبية تكاليف الإنتاج والتوزيع، مما يؤثر على قرارات تعديل الأسعار (خاصة في ظل الدعم الحكومي).

-تحليل الربحية يساعد في تحقيق التوازن بين الأهداف التجارية والاجتماعية.

*التحديات المحتملة:

-جودة البيانات: أي أخطاء في المعلومات المحاسبية قد تؤدي إلى قرارات خاطئة .

-التغيرات التنظيمية: كتعديلات قانونية أو معايير محاسبية جديدة .

-الضغوط السياسية: كون سونلغاز شركة حكومية، قد تؤثر الاعتبارات غير المالية على القرارات.

المعلومات المحاسبية هي عماد القرارات الرشيدة في سونلغاز، سواءً في الجوانب التشغيلية أو الاستراتيجية. تعتمد الشركة على هذه البيانات لتحقيق الاستدامة المالية والوفاء بمهامها كشركة رائدة في قطاع الطاقة بالجزائر.

خلاصة : يُكرس هذا الفصل لدراسة تطبيقية تهدف إلى ترجمة المفاهيم النظرية التي تم تناولها في الفصل الأول إلى واقع عملي، وذلك من خلال تحليل دور المحاسبة في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل شركة سونلغاز الجزائرية. تُعد سونلغاز، كمؤسسة عمومية اقتصادية عملاقة وذات طابع صناعي وتجاري، مثالاً نموذجياً للمؤسسات التي تتطلب أنظمة محاسبية متطورة ومتكاملة لإدارة حجم هائل من العمليات المعقدة والاستثمارات الضخمة في قطاع حيوي كإنتاج، نقل، وتوزيع الكهرباء والغاز.

يُمكن استخلاص أن المحاسبة في سونلغاز ليست مجرد وظيفة دعم، بل هي ركيزة استراتيجية تساهم بفاعلية في كل مستويات اتخاذ القرار المالي. إن الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا، والاستثمار في الكفاءات البشرية، سيعزز من قدرة سونلغاز على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافها في بيئة تنافسية متغيرة.

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية حول دور المحاسبة في دعم القرارات المالية في شركة سونلغاز.

تمهيد : تعد القرارات المالية حجر الزاوية في استدامة ونجاح أي مؤسسة اقتصادية، وتعتمد فعاليتها بشكل كبير على دقة وشمولية المعلومات المتاحة. في هذا السياق، تبرز المحاسبة كأداة لا غنى عنها، فهي ليست مجرد عملية لتسجيل العمليات المالية، بل هي نظام متكامل يوفر البيانات والتقارير الضرورية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية. ومن هنا، تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى التعمق في دور المحاسبة في دعم القرارات المالية، وذلك من خلال دراسة حالة واقعية لـشركة سونلغاز.

المبحث الأول: تحليل دور التقارير المحاسبية في دعم القرارات المالية.

أولًا: تعريف التقارير المحاسبية وأنواعها.

في ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة باستمرار، تحتل القرارات المالية مكانة محورية في بقاء المؤسسات ونموّها. ولكي تكون هذه القرارات ناجعة، لا بدّ من أن تستند إلى بيانات دقيقة وموثوقة، وهنا يبرز دور التقارير المحاسبية باعتبارها أدوات أساسية في النظام المالي والمحاسبي. إذ تقوم بتوفير معلومات مالية منظمة وشاملة تساعد مختلف الأطراف - من إدارات تنفيذية، وممولين، ومستثمرين، وجهات رقابية - على تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات رشيدة. يهدف هذا المقال إلى تحليل الدور الحيوي للتقارير المحاسبية في دعم القرارات المالية، من خلال إبراز وظائفها، أهميتها، وبعض التحديات المرتبطة بها.

تُعرّف التقارير المحاسبية بأنها مخرجات النظام المحاسبي التي تعبّر عن نتائج العمليات المالية داخل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وتُعدّ بمثابة مرآة تعكس المركز المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة.

1- أنواع التقارير المحاسبية الأساسية:

الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): تُظهر ما تملكه المؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات، بالإضافة إلى حقوق المساهمين.

قائمة الدخل: توضّح الإيرادات والمصاريف خلال فترة معينة، وتُظهر ما إذا كانت المؤسسة قد حققت ربحًا أم خسارة.

قائمة التدفقات النقدية: تُبين حركة النقد داخل وخارج المؤسسة، وتُقسم إلى أنشطة تشغيلية، استثمارية، وتمويلية.

الإيضاحات المتممة: تشمل تفاصيل إضافية توضح سياسات المحاسبة والأحداث المالية ذات الأثر.

ثانيًا: أهمية التقارير المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

تلعب التقارير المحاسبية دورًا استراتيجيًا في دعم اتخاذ القرار، سواء على المدى القصير أو الطويل.

1- تقييم الأداء المالي

تسمح للإدارة بقياس نتائج النشاط التجاري، وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يساعد على توجيه القرارات نحو تحسين الأداء.

2- التخطيط المالي السليم

تُستخدم البيانات المحاسبية في إعداد الميزانيات التقديرية، وتحليل التدفقات النقدية المتوقعة، وتحديد الاحتياجات التمويلية المستقبلية.

3- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل

يعتمد المقرضون والمستثمرون على التقارير المالية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تحديد مدى جدارتها الائتمانية.

4- اتخاذ قرارات استراتيجية

مثل دخول سوق جديد، تطوير منتج، أو دمج مع شركة أخرى. تستند مثل هذه القرارات إلى تحليلات مستندة على التقارير المحاسبية.

5- الرقابة والمساءلة

تُعد التقارير أداة رقابية تُمكّن من اكتشاف الانحرافات عن الخطط، وتفعيل نظام المحاسبة الإدارية والحوكمة.

ثالثًا: تطبيقات عملية للتقارير المحاسبية في اتخاذ القرار.

1- قرارات الاستثمار

قبل شراء أصول ثابتة أو إطلاق مشروع جديد، يتم تحليل الربحية المتوقعة والعائد على الاستثمار من خلال التقارير المالية.

2- إدارة التكاليف

توفر قائمة الدخل بيانات عن تكاليف الإنتاج والمصاريف التشغيلية، مما يسهّل تخفيض الهدر وتحسين الكفاءة.

3- قرارات التمويل

يُمكن من خلال الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية تقييم القدرة على الاقتراض أو زيادة رأس المال.

4- إدارة الأزمات

في أوقات الركود أو الأزمات، تساعد التقارير في اتخاذ قرارات تقشفية أو إعادة هيكلة النشاط لتفادي الإفلاس.

رابعًا: التحديات والقيود في استخدام التقارير المحاسبية

رغم أهميتها، تواجه التقارير المحاسبية بعض التحديات التي قد تؤثر على دقتها وفائدتها.

1- الاعتماد على البيانات التاريخية

تعكس التقارير أحداثًا مضت، ولا تأخذ بالضرورة في الحسبان المتغيرات المستقبلية أو الظروف السوقية غير المتوقعة.

2- التقديرات والتقييمات الشخصية

بعض البنود، مثل الإهلاك أو تقييم المخزون، تعتمد على اجتهاد المحاسب وتقديراته، مما قد يؤثر على الموضوعية.

3- احتمال التلاعب أو التجميل المحاسبي

في بعض الحالات، قد تُمارس ضغوط لإظهار صورة مالية أفضل مما هي عليه فعليًا، مما يؤدي إلى تضليل متخذي القرار.

4- صعوبة الفهم من قبل غير المتخصصين

تحتاج التقارير إلى معرفة محاسبية لتفسيرها بشكل سليم، ما قد يحد من استخدامها من قبل أصحاب القرار غير الماليين.

لا شك أن التقارير المحاسبية تُعد أداة لا غنى عنها في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات، حيث تقدم صورة شاملة عن الأداء المالي، وتساعد على التخطيط، والرقابة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد. لكن، من المهم استخدامها ضمن إطار تحليلي متكامل، مع إدراك حدودها والاعتماد على أدوات مساندة أخرى، مثل التحليل المالي، ودراسات السوق، والتنبؤات الاقتصادية. وبذلك، يمكن تعظيم دورها في تعزيز القرارات الرشيدة وتحقيق النمو المستدام للمؤسسات.

المبحث الثاني: قياس مدى اعتماد الادارة المالية على المعلومات المحاسبية.

تشهد بيئة الأعمال المعاصرة تعقيدًا متزايدًا نتيجة للتغيرات الاقتصادية، والتكنولوجية، والتنافسية. في هذا السياق، أصبحت عملية اتخاذ القرار المالي تتطلب قاعدة معلومات دقيقة وشاملة. تلعب المعلومات المحاسبية دورًا حيويًا في دعم هذه القرارات، ما يجعل من الضروري قياس مدى اعتماد الإدارة المالية عليها في الواقع العملي. يهدف هذا المقال إلى تحليل العلاقة بين الإدارة المالية والمعلومات المحاسبية، وبيان مدى الاعتماد الفعلي عليها، والعوامل المؤثرة في ذلك، إلى جانب التحديات والمعايير التي يمكن استخدامها لقياس هذا الاعتماد.

أولاً: الإطار النظري للمفاهيم الأساسية

1- الإدارة المالية:

هي الوظيفة التي تهدف إلى تخطيط، تنظيم، توجيه، ومراقبة الموارد المالية للمؤسسة بغرض تعظيم القيمة السوقية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

2- المعلومات المحاسبية:

تشير إلى البيانات التي يتم إنتاجها من خلال النظام المحاسبي، وتشمل القوائم المالية، السجلات المحاسبية، التقارير التحليلية، ومؤشرات الأداء المالي.

ثانيًا: العلاقة بين الإدارة المالية والمعلومات المحاسبية

الإدارة المالية تعتمد بشكل مباشر على المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات استراتيجية وتكتيكية، من أبرزها:

تحليل السيولة: باستخدام قائمة التدفقات النقدية لتحديد القدرة على الوفاء بالالتزامات.

التحكم في التكاليف: عبر تحليل بيانات قائمة الدخل.

تقدير الهيكل التمويلي: بالاستناد إلى الميزانية العمومية وتحليل نسب الديون إلى حقوق الملكية.

تقييم فرص الاستثمار: من خلال تحليل الربحية والعائد على الأصول/الأسهم.

كل هذه القرارات تعتمد على جودة ودقة وتوقيت المعلومات المحاسبية.

ثالثًا: قياس مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية

يمكن قياس مدى اعتماد الإدارة المالية على المعلومات المحاسبية باستخدام معايير ومؤشرات كمية ونوعية، من أبرزها:

1- مؤشرات كمية:

نسبة استخدام التقارير المحاسبية في تقارير الإدارة: مثل عدد المرات التي يُشار فيها إلى البيانات المحاسبية في تقارير الإدارة الشهرية أو السنوية.

عدد القرارات المستندة إلى تحليلات مالية محاسبية: كنسبة من إجمالي القرارات المالية المتخذة.

نسبة الاستثمار في أنظمة المعلومات المحاسبية: كمؤشر على مدى أهمية البيانات المحاسبية في بيئة اتخاذ القرار.

2- مؤشرات نوعية:

استبيانات موجهة إلى المديرين الماليين: لقياس آرائهم حول مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية.

مقابلات مع متخذي القرار: لتقييم مدى إدماج المعلومات المحاسبية في الرؤية الاستراتيجية.

تحليل دراسات الحالة: المؤسسات تعتمد بدرجات متفاوتة على البيانات المحاسبية.

رابعًا: العوامل المؤثرة في مستوى الاعتماد

1- حجم المؤسسة:

في الشركات الكبيرة، يكون الاعتماد أكبر بسبب تعقيد العمليات وتعدد مصادر التمويل.

2- درجة تطور النظام المحاسبي:

كلما كان النظام المحاسبي أكثر تكاملًا وتطورًا) مثلاً باستخدام(ERP ، زادت دقة وكفاءة المعلومات، وبالتالي زاد الاعتماد عليها.

3- المهارات التحليلية لدى الإدارة:

كلما ارتفعت القدرة التحليلية لدى المسؤولين الماليين، كان الاعتماد على التقارير المحاسبية أكثر فاعلية.

4- مستوى الحوكمة والشفافية:

المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة تعتمد بشكل أكبر على التقارير المالية الرسمية في اتخاذ القرار.

خامسًا: التحديات التي تواجه قياس الاعتماد

صعوبة الفصل بين المحاسبة والمالية: حيث يتداخل المفهومان في الممارسة الفعلية.

إمكانية التحيز في استجابات المشاركين في الاستبيانات أو المقابلات.

تعدد مصادر المعلومات: مثل البيانات السوقية، الاقتصادية أو الاستراتيجية، مما قد يقلل من الوزن النسبي للمعلومات المحاسبية وحدها.

سادسًا: توصيات لتعزيز الاعتماد على المعلومات المحاسبية

تطوير نظم المعلومات المحاسبية لزيادة دقة وتكامل البيانات.

تدريب المديرين الماليين على استخدام الأدوات المحاسبية في التحليل المالي واتخاذ القرار.

تعزيز التنسيق بين الإدارات المحاسبية والمالية لضمان توحيد الرؤية والتحليل.

تبني المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية لزيادة الثقة في البيانات.

تُعدّ المعلومات المحاسبية حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات. إلا أن درجة اعتماد الإدارة المالية عليها تختلف باختلاف عوامل عديدة، منها حجم المؤسسة، جودة النظام المحاسبي، وكفاءة الفريق الإداري. إن قياس هذا الاعتماد بدقة يمثل خطوة ضرورية لفهم كيفية تحسين جودة القرارات المالية وتعزيز الأداء المالي العام. ومن هنا، ينبغي للمؤسسات أن تعمل على تعزيز التكامل بين المحاسبة والمالية، وتبني أساليب قياس موضوعية لتقييم مدى فعالية هذا الاعتماد في الواقع.

المبحث الثالث: دراسة أمثلة عملية لقرارات مالية تم اتخاذها بناءا على بيانات محاسبية.

الجدول رقم (1): **أصول شركة سونلغاز 2021.**

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 27/12/2023 13.45.15

BILAN ACTIF **Définitif**

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 673 051,91	6 673 051,91	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		567 331,76		567 331,76	567 331,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	12 888 400,24	8 024 951,61	8 487 705,37
Constructions (Batiments et ouvrages		349 315 675,16	101 368 241,79	247 947 433,37	255 232 671,06
Installations techniques, matériel et outillage		22 997 313 106,12	10 897 791 702,87	12 099 521 403,25	11 699 066 614,10
Autres immobilisations corporelles		2 099 856 619,66	1 575 413 786,52	524 442 833,14	1 158 199 498,27
Immobilisations en cours		1 439 307 161,86		1 439 307 161,86	713 284 988,77
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 913 946 298,32	12 594 135 183,33	14 319 811 114,99	13 834 838 809,33
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		21 269,81		21 269,81	91 331,26
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 062 712 743,51	306 222 745,35	4 756 489 998,16	3 616 697 329,66
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		208 036 887,70	0,00	208 036 887,70	71 020 474,37
Impôts		80 577 657,76		80 577 657,76	82 694 471,64
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		200 114 134,84	8 938 419,41	191 175 715,43	175 619 760,69
TOTAL ACTIF COURANT		5 551 462 693,62	315 161 164,76	5 236 301 528,86	3 946 123 367,62
TOTAL GENERAL ACTIF		32 465 408 991,94	12 909 296 348,09	19 556 112 643,85	17 780 962 176,95

المصدر: من كشوفات الشركة.

الجدول الأول يوضح مجموع الأصول غير المتداولة كما يعطي صورة واضحة عن البنية التحتية للمؤسسة و استثماراتها طويلة الأجل , وجود أصول قيد الإنجاز بقيمة تفوق 2 مليار يظهر أن هناك مشاريع توسعية , الأصول غير الملموسة تستخدم بالكامل و يفترض تجديدها.

الجدول رقم (2): **أصول شركة سونلغاز 2023**

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 03/03/2024 15.11.47

BILAN ACTIF **Provisoire**

ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 673 051,91	6 673 051,91	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		567 331,76		567 331,76	567 331,76
Agencements et aménagements de terrains		41 393 351,85	17 900 072,54	23 493 279,31	7 562 197,89
Constructions (Batiments et ouvrages		395 742 031,58	127 013 450,77	268 728 580,81	240 662 195,70
Installations techniques, matériel et outillage		25 021 434 266,07	12 640 169 665,91	12 381 264 600,16	11 763 779 617,72
Autres immobilisations corporelles		2 352 038 084,28	1 293 050 357,89	1 058 987 726,39	953 168 882,86
Immobilisations en cours		3 681 641 339,58		3 681 641 339,58	2 643 477 522,07
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 499 489 457,03	14 084 806 599,02	17 414 682 858,01	15 609 217 748,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 019,39		2 019,39	683 464,47
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 695 081 035,62	470 333 473,14	3 224 747 562,48	3 249 641 588,10
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		168 166 579,58		168 166 579,58	199 508 037,55
Impôts		184 335 179,64		184 335 179,64	74 017 573,11
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		160 496 799,18	8 937 892,15	151 558 907,03	509 998 704,20
TOTAL ACTIF COURANT		4 208 081 613,41	479 271 365,29	3 728 810 248,12	4 033 849 367,43
TOTAL GENERAL ACTIF		35 707 571 070,44	14 564 077 964,31	21 143 493 106,13	19 643 067 115,43

المصدر: من الكشوفات المالية للشركة.

المؤسسة تشهد نموا معتدلا في الأموال الخاصة حيث هناك تزايد في الالتزامات طويلة و قصيرة الاجل ما قد يعكس توسعا في النشاط أو حاجة متزايدة للتمويل ، الحفاظ على التوازن بين الأموال الذاتية و الديون مهم للحفاظ على الاستقرار المالي و هناك زيادة في الخصوم قصيرة الأجل ، و هو ما قد يشير إلى ارتفاع التزامات المؤسسة تجاه الموردين و الدولة.

الجدول رقم (3): **خصوم سنة 2023.**

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 03/03/2024 15.11.48

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Résultat net		- 2 103 438 447,95	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		13 856 336 582,61	11 282 224 297,15
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 752 898 134,66	11 282 224 297,15
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		258 654 944,77	250 170 356,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 685 125 006,42	4 918 291 754,58
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 943 779 951,19	5 168 462 110,75
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 335 060 008,24	741 913 912,85
Impôts		246 662 347,78	248 400 513,12
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 865 092 664,26	2 201 952 163,01
Trésorerie passif		0,00	114 118,55
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 446 815 020,28	3 192 380 707,53
TOTAL GENERAL PASSIF		21 143 493 106,13	19 643 067 115,43

المصدر: من الكشوفات المالية للشركة.

الجدول الثالث تظهر الميزانية من الخصوم لسنة 2023 ،هناك زيادة في مشاريع قيد الإنجاز مما يدل على توسع في البنية التحتية، المعدات التقنية مما قد يرتبط بتحديث الشبكات أو التوسع الجغرافي ، الثبات في البرمجيات و هو أمر يمكن التفكير في تحديثه مستقبلا ، زيادة تدريجية و منتظمة في كل البنود تقريبا مما يعكس إستراتيجية نشطة.

الجدول رقم (4): **خصوم سنة 2021.**

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 27/12/2023 13.45.18

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		10 949 623 830,37	10 839 377 665,23
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 336 840 572,52	11 226 594 407,38
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		240 468 318,16	226 616 113,26
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 535 611 239,31	4 071 573 339,95
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 776 079 557,47	4 298 189 453,21
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 104 744 662,49	772 411 754,07
Impôts		237 593 391,26	216 937 388,61
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 100 138 317,12	1 266 829 173,68
Trésorerie passif		716 142,99	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 443 192 513,86	2 256 178 316,36
TOTAL GENERAL PASSIF		19 556 112 643,85	17 780 962 176,95

المصدر: من الكشوف المالية للشركة.

الجدول الرابع يوضح زيادة في الخصوم سواء قصيرة أو طويلة الأجل ، نتيجة صافية سلبية في 2021 مما قد يؤثر على قدرتها التمويلية إدا إستمر الوضع ، تحسين طفيف في الأموال الخاصة ما يدل على وجود مصادر تمويل داخلية مما يعني أن الديون القصيرة الأجل إرتفعت كذلك خاصة في بند الموردين و الديون الأخرى.

الجدول رقم (5): **ميزانية الصول لمديرية توزيع الكهرباء والغا ز للسنوات 2021،2022،2023**

.

الأصول	2021	2022	2023
اصول غير جارية	/	/	/
الاراضي	567 331,76	567 331,76	567331.76
تجهيزات وتعديلات الاراضي	8 024 951,61	7 562 197,89	23493279.31
المباني والمنشئات	247 947 433,37	240 662 195,70	268728580.81
التجهيزات التقنية والمعدات والادوات	12 099 521 403,25	11 763 779 617,72	12381264600.16
اصول ملموسة اخرى	524 442 833,14	953 168 882,86	1058987726.39
اصول قيد الانشاء	1 439 307 161,86	2 643 477 522,07	3681641339.58
اجمالي الأصول غير الجارية	**14 319 811 114,99**	**15 609 217 748,00**	**17414682858.01**
اصول جارية	/	/	/
المخزون الجاري	21 269,81	683 464,47	2019.39
الزبائن	4 756 489 998,16	3 249 641 588,10	3224747562.48
مدينون اخرون	208 036 887,70	199 508 037,55	168166579.58
الضرائب	80577657,76	74017573,11	184335179.64
الخزينة	**191 175 715,43**	**509 998 704,20**	**151558907.03**
اجمالي الاصول الجارية	**5 236 301 528,86**	**4 033 849 367,43**	3728810248.12
اجمالي الاصول	**19 556 112 643,85**	**19 643 067 115,43**	**21143493106.13**

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الكشوفات المالية للشركة.

بالنظر إلى جدول ميزانية أصول مديرية توزيع الكهرباء والغاز للسنوات 2021، 2022، و2023، نلاحظ اتجاهاً عاماً نحو النمو في إجمالي الأصول، حيث ارتفعت من حوالي 19.56 مليار وحدة نقدية في عام 2021 إلى 21.14 مليار وحدة نقدية في عام 2023.

يعود هذا النمو بشكل أساسي إلى الزيادة الملحوظة في **الأصول غير الجارية**، التي ارتفعت قيمتها الإجمالية من 14.32 مليار في 2021 إلى 17.41 مليار في 2023. وضمن هذا البند، تبرز الزيادات الكبيرة في "أصول قيد الإنشاء" التي قفزت من 1.44 مليار في 2021 إلى 3.68 مليار في 2023، وكذلك "تجهيزات وتعديلات الأراضي" التي شهدت ارتفاعاً كبيراً خاصة في عام 2023 لتصل إلى 23.49 مليون. هذه الأرقام تشير بوضوح إلى استثمارات كبيرة ومستمرة في تطوير وتوسيع البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية للمديرية.

في المقابل، شهدت **الأصول الجارية** انخفاضاً إجمالياً خلال الفترة، حيث تراجعت من 5.24 مليار في 2021 إلى 3.73 مليار في 2023. من أبرز التغيرات ضمن هذا البند هو الانخفاض الكبير في رصيد

"الزبائن" (المدينون التجاريون) من 4.76 مليار في 2021 إلى حوالي 3.22 مليار في 2023، وهو ما قد يعكس تحسناً في سياسات التحصيل أو تغيراً في حجم المبيعات الآجلة. كما أن "الخزينة" (النقد وما في حكمه) شهدت تقلباً ملحوظاً، فبعد ارتفاعها إلى 510 مليون في 2022، انخفضت بشكل حاد إلى 151.6 مليون في 2023، وهو ما قد يستدعي الانتباه إلى إدارة السيولة. بالإضافة إلى ذلك، انخفض "المخزون الجاري" إلى مستوى ضئيل جداً في عام 2023.

بشكل عام، يبدو أن المديرية تركز على الاستثمار في توسيع وتحديث أصولها طويلة الأجل، مما يعكس خططاً للنمو أو التطوير، مع وجود تغييرات واضحة في هيكل أصولها قصيرة الأجل تستدعي متابعة، خاصة فيما يتعلق بإدارة النقد والمخزون.

الجدول رقم (6): **ميزانية الخصوم لمديرية توزيع الكهرباء والغا ز للسنوات 2021،2022،2023.**

الخصوم	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	/	/	/
فارق اعادة التقييم	387 216 742,15	0,00	0,00
صافي الربح	0,00	0,00	-2103438447.95
حسابات الربط	10 949 623 830,37	11 282 224 297,15	13856336582.61
اجمالي الاموال الخاصة	**11 336 840 572,52**	**11 282 224 297,15**	**11752898134.66**
خصوم غير جارية	/	/	/
القروض	240 468 318,16	250 170 356,17	258654944.77
المخصصات والايرادات	4 535 611 239,31	4 918 291 754,58	5685125006.42
اجمالي الخصوم الغير جارية	**4 776 079 557,47**	**5 168 462 110,75**	**5943779951.19**
خصوم جارية	/	/	/
الموردون	1 104 744 662,49	741 913 912,85	1335060008.24
الضرائب	237 593 391,26	248 400 513,12	246662347.78
ديون اخرى	2 100 138 317,12	2 201 952 163,01	1865092664.26
الخزينة	**716 142,99**	**114 118,55**	**0.00**
اجمالي الخصوم الجارية	**3 443 192 513,86**	**3 192 380 707,53**	**3446815020.28**
اجمالي الخصوم	**19 556 112 643,85**	**19 643 067 115,43**	**21143493106.13**

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على الكشوفات المالية للشركة

بالنظر إلى جدول ميزانية خصوم مديرية توزيع الكهرباء والغاز للسنوات 2021، 2022، و2023، يظهر أن إجمالي الخصوم قد شهد ارتفاعاً عاماً خلال هذه الفترة، متماشياً مع النمو الملاحظ في جانب الأصول.

ضمن الأموال الخاصة، نلاحظ أن الإجمالي ظل مستقراً نسبياً حول 11.3 مليار وحدة نقدية في عامي 2021 و2022، ثم ارتفع إلى حوالي 11.75 مليار في عام 2023. من المثير للاهتمام هو ظهور "صافي ربح" سلبي كبير في عام 2023 بقيمة (-2.10 مليار)، بعد أن كان صفراً في السنتين السابقتين، مما قد يشير إلى تحديات في الربحية خلال تلك السنة. ومع ذلك، يبدو أن "حسابات الربط" (التي قد تمثل احتياطيات أو أرباحاً مرحلة) ارتفعت بشكل كبير في 2023 لتعوض هذا النقص وتحقق نمواً في إجمالي الأموال الخاصة. "فارق إعادة التقييم" كان موجوداً في 2021 ثم اختفى، مما قد يعني تسويته أو إعادة تصنيفه.

بالنسبة للخصوم غير الجارية، هناك نمو واضح ومتسارع، حيث ارتفعت من 4.78 مليار في 2021 إلى 5.17 مليار في 2022، ثم قفزت إلى 5.94 مليار في 2023. هذه الزيادة تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع "المخصصات والإيرادات" (التي قد تشمل مخصصات طويلة الأجل أو إيرادات مؤجلة)، وأيضاً ارتفاع طفيف ولكن مستمر في "القروض". هذا يشير إلى اعتماد متزايد على التزامات طويلة الأجل لتمويل العمليات أو الاستثمارات.

أما الخصوم الجارية، فقد شهدت تقلباً، حيث ارتفعت من 3.44 مليار في 2021 لتصل إلى حوالي 3.19 مليار في 2022، ثم ارتفعت مجدداً إلى 3.45 مليار في 2023. "الموردون" يمثلون البند الأكبر ضمن الخصوم الجارية، وشهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في 2023. "الضرائب" و "ديون أخرى" ظلت مستقرة نسبياً مع بعض التقلبات. "الخزينة" (التي قد تمثل السحب على المكشوف أو التزامات نقدية قصيرة الأجل) انخفضت بشكل كبير من 716 مليون في 2021 إلى صفر في 2023، وهو تطور إيجابي في إدارة السيولة قصيرة الأجل من جانب الالتزامات.

بشكل عام، يعكس جانب الخصوم زيادة في الاعتماد على التمويل طويل الأجل (خاصة المخصصات والقروض) ليتناسب مع نمو الأصول غير الجارية، مع الحفاظ على مستوى مستقر نسبياً من الأموال الخاصة رغم التحديات في صافي الربح لعام 2023. كما أن هناك تحسناً في إدارة الخزينة من جانب الالتزامات.

يُظهر الجدول السابع حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز للسنوات 2021، 2022، و2023 سلسلة من النتائج المالية السلبية، مما يشير إلى تحديات كبيرة تواجهها المديرية في تحقيق الربحية.

.1إنتاج الفترة :شهد إنتاج الفترة (الذي يمثل بشكل رئيسي المبيعات والمنتجات الملحقة) ارتفاعاً من حوالي 5.57 مليار وحدة نقدية في عام 2021 إلى 6.08 مليار في 2022، ثم انخفاضاً طفيفاً إلى 5.91 مليار في 2023. هذا التقلب في الإيرادات قد يعكس تغيرات في الطلب، الأسعار، أو كفاءة التوزيع.

.2استهلاك الفترة :ارتفع استهلاك الفترة بشكل ملحوظ من 5.75 مليار في 2021 إلى 6.14 مليار في 2022، ثم إلى 6.20 مليار في 2023. هذه الزيادة المستمرة في التكاليف التشغيلية (المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية) فاقت نمو الإيرادات في بعض السنوات، مما أثر سلباً على الهوامش.

الجدول رقم (7): حسابات النتائج للسنوات 2021،2022،2023.

	2021	2022	2023
المبيعات والمنتجات الملحقة	5 570 113 325,20	6 075 603 097,63	5913594700.80
الانتاج المؤرشف	2 060 796,59	0,00	-
اعانات التشغيل	-	0,00	0.00
1- انتاج الفترة	**5 572 174 121,79**	**6 075 603 097,63**	**5913594700.80**
المشتريات المستهلكة	(34 178 684,82)	(56 398 090,94)	(38973207.42)
الخدمات الخارجية واستهلاكات اخرى	(315 703 944,61)	(327 447 852,22)	(282881273.94)
2- استهلاك الفترة	**(5 753 672 150,02)**	**(6 144 721 139,57)**	**(6196682713.63)**
3- القيمة المضافة للتشغيل (1-2)	**(181 498 028,23)**	**(69 118 041,94)**	**(283088012.83)**
مصاريف الأفراد	(1 041 763 050,37)	(927 892 289,09)	(1179509357.88)
الضرائب والرسوم	(103 202 603,20)	(78 113 872,00)	(81367568.08)
4- الفائض التشغيلي الاجمالي	**(1 326 463 681,80)**	**(1 075 124 203,03)**	**(1543964938.79)**
ايرادات تشغيلية اخرى	224 288 296,67	232 222 062,50	245629357.75
مصاريف تشغيلية اخرى	- 18 188 455,83	- 23 488 742,99	-25798810.85
مخصصات الاهتلاك والمخصصات وخسائر القيمة	- 897 659 154,43	- 1 060 209 261,75	-1319002020.17
استعادة خسائر القيمة والمخصصات	3 218 515,43	61 770 202,25	539697964.11
5- نتيجة التشغيل	**- 2 014 804 479,96**	**- 1 864 829 943,02**	**-2103438447.95**
6- النتيجة العادية قبل الضرائب (4+5)	**- 2 014 804 479,96**	**- 1 864 829 943,02**	**-2103438447.95**
اجمالي ايرادات الانشطة العادية	**6 003 454 029,81**	**6 371 093 921,98**	**6700825840.31**
اجمالي مصاريف الانشطة العادية	**- 8 018 258 509,77**	**- 8 235 923 865,00**	**-8804264288.26**
7- صافي نتيجة الانشطة العادية	**- 2 014 804 479,96**	**- 1 864 829 943,02**	**-2103438447.95**
8- صافي نتيجة الفترة	**- 2 014 804 479,96**	**- 1 864 829 943,02**	**-2103438447.95**

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الكشوفات المالية للشركة.

.3القيمة المضافة للتشغيل :نتيجة لارتفاع استهلاك الفترة بوتيرة أسرع من الإيرادات في بعض الأحيان، تحولت القيمة المضافة من سلبية (-181.5 مليون) في 2021 إلى سلبية أقل (-69.1 مليون) في 2022، ثم عادت لتتدهور بشكل كبير إلى (-283.1 مليون) في 2023. هذا يشير إلى أن تكاليف التشغيل المباشرة تستهلك جزءاً كبيراً من الإيرادات بل وتتجاوزها في بعض الأحيان.

.4الفائض التشغيلي الإجمالي :(EBITDA) بالرغم من إضافة "إيرادات تشغيلية أخرى" (والتي كانت مستقرة نسبياً)، فإن "مصاريف الأفراد" و "الضرائب والرسوم" المرتفعة أدت إلى تسجيل فائض تشغيلي إجمالي سلبي كبير في جميع السنوات الثلاث، حيث بلغ (-1.33 مليار) في 2021، وتحسن قليلاً إلى (-1.08 مليار) في 2022، ثم تدهور مجدداً إلى (-1.54 مليار) في 2023. هذا يدل على أن العمليات الأساسية للمديرية لا تولد أرباحاً قبل احتساب الإهلاك والاستهلاكات.

.5نتيجة التشغيل :بعد خصم "مخصصات الإهلاك والمخصصات وخسائر القيمة" (التي ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة، خاصة في 2023 لتصل إلى 1.32 مليار)، وإضافة "استعادة خسائر القيمة والمخصصات" (التي كانت أقل بكثير)، ساءت نتيجة التشغيل بشكل كبير. حيث سجلت خسارة تشغيلية بقيمة (-2.01 مليار) في 2021، ثم (-1.86 مليار) في 2022، لتصل إلى خسارة أكبر قدرها (-2.10 مليار) في 2023.

.6النتيجة العادية قبل الضرائب وصافي نتيجة الفترة :بما أن "إجمالي إيرادات الأنشطة العادية" و "إجمالي مصاريف الأنشطة العادية" اتبعت نفس نمط نتيجة التشغيل، فإن النتيجة العادية قبل الضرائب وصافي نتيجة الفترة (التي يفترض أنها بعد خصم الضرائب إن وجدت، ولكنها هنا تطابق النتيجة قبل الضرائب مما قد يعني عدم وجود ضرائب مستحقة بسبب الخسائر) كانت سلبية ومتدهورة.

المديرية تواجه تحديات مالية كبيرة، حيث تسجل خسائر تشغيلية وصافية متزايدة على مدى السنوات الثلاث. ارتفاع التكاليف التشغيلية، خاصة مصاريف الأفراد ومخصصات الإهلاك، بالإضافة إلى عدم كفاية الإيرادات لتغطية هذه التكاليف، هي العوامل الرئيسية وراء هذه النتائج السلبية. هذا الوضع يستدعي مراجعة شاملة لاستراتيجيات التسعير، إدارة التكاليف، وكفاءة العمليات لضمان استدامة المديرية على المدى الطويل.

في عالم المال والأعمال، لا تُتخذ القرارات المالية بصورة عشوائية أو ارتجالية، بل تعتمد في الغالب على أسس علمية ومعلومات دقيقة. وتُعدّ البيانات المحاسبية من أبرز الأدوات التي يعتمد عليها متخذو القرار لتقييم الوضع المالي، دراسة المخاطر، وتحقيق أهداف المؤسسة. يهدف هذا المقال إلى تقديم أمثلة واقعية وملموسة لقرارات مالية استراتيجية تم اتخاذها بناءً على تحليلات مستمدة من المعلومات المحاسبية، مما يُبرز الأهمية العملية لتلك البيانات.

أولًا: قرارات الاستثمار في الأصول الثابتة

المثال: شركة صناعية تقرر شراء آلة إنتاج جديدة

الوضع: لاحظت الشركة انخفاضًا في إنتاجية أحد خطوطها، وارتفاعًا في تكلفة الصيانة مقارنة بالفترة السابقة.

البيانات المحاسبية المستخدمة:

تحليل الإهلاك المتراكم للآلات القديمة.

مقارنة تكاليف الصيانة خلال الثلاث سنوات الماضية.

تحليل تكلفة الوحدة المنتجة.

القرار المالي: تقرر الإدارة استبدال الآلة القديمة بأخرى أكثر تطورًا لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة.

النتيجة: انخفاض في التكلفة التشغيلية بنسبة 18% خلال أول ستة أشهر من تشغيل الآلة الجديدة.

ثانيًا: قرارات التمويل

المثال: مؤسسة خدماتية تقرر الحصول على قرض بنكي

الوضع: تسعى المؤسسة إلى التوسع وفتح فرع جديد.

البيانات المحاسبية المستخدمة:

قائمة التدفقات النقدية لتحديد السيولة الحالية.

قائمة المركز المالي لقياس نسبة المديونية مقارنة بحقوق الملكية.

قائمة الدخل لتقييم الربحية وقدرة السداد.

القرار المالي: اعتماد خيار التمويل عبر قرض متوسط الأجل بقيمة 3 ملايين دينار بدلاً من استخدام رأس المال العامل.

النتيجة: تم فتح الفرع الجديد بنجاح دون التأثير على التزامات الشركة الجارية أو قدرتها التشغيلية.

ثالثًا: قرارات التسعير

المثال: شركة توزيع أغذية تعيد تسعير أحد منتجاتها

الوضع: لاحظت الشركة تراجعًا في هامش الربح لمنتج معين رغم استقرار المبيعات.

البيانات المحاسبية المستخدمة:

تحليل تكاليف الإنتاج (المباشرة وغير المباشرة).

تحليل الربحية حسب المنتج

القرار المالي: رفع سعر المنتج بنسبة 7% لتعويض ارتفاع تكاليف المواد الأولية.

النتيجة: استمر الطلب على المنتج دون تراجع كبير، وزاد هامش الربح بنسبة 10% خلال الربع التالي.

رابعًا: قرارات تقليص التكاليف أو الهيكلة

المثال: شركة تكنولوجيا تقرر تقليص قسم معين

الوضع: كشفت البيانات عن أداء ضعيف لقسم الدعم التقني الداخلي مقارنة بتكلفته العالية.

البيانات المحاسبية المستخدمة:

مقارنة تكلفة القسم بمعدل إنتاجيته.

حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة المرتبطة به.

تحليل نقطة التعادل

القرار المالي: الاستغناء عن القسم الداخلي والتعاقد مع شركة خارجية لتقديم نفس الخدمة بتكلفة أقل.

النتيجة: انخفاض النفقات التشغيلية بنسبة 25% دون التأثير على جودة الخدمة.

خامسًا: قرارات توزيع الأرباح

المثال: شركة مساهمة تقرر تأجيل توزيع الأرباح

الوضع: رغم تحقيق أرباح صافية، تواجه الشركة تحديات محتملة في السوق خلال العام المقبل.

البيانات المحاسبية المستخدمة:

تحليل احتياطي الأرباح المرحلة.

توقعات التدفقات النقدية المستقبلية.

التزامات الديون قصيرة الأجل.

القرار المالي: تأجيل توزيع الأرباح لتعزيز الاحتياطي النقدي استعدادًا لأي أزمة سيولة محتملة.

النتيجة: الشركة استطاعت تجاوز أزمة السوق دون الحاجة إلى تمويل خارجي.

سادسًا: قرارات تسريح العمالة أو إعادة توزيع الموارد البشرية

المثال: شركة بيع بالتجزئة تعيد هيكلة موظفي الفروع

الوضع: تقارير محاسبية أظهرت أن بعض الفروع تحقق خسائر تشغيلية متكررة.

البيانات المحاسبية المستخدمة:

تحليل أرباح وخسائر الفروع.

نسب التكاليف الثابتة مقابل المبيعات.

تكلفة العمالة كنسبة من إجمالي النفقات.

القرار المالي: دمج فرعين وإعادة توزيع الموظفين على نقاط البيع المربحة.

النتيجة: تحسن في الأداء العام وتقليص النفقات دون اللجوء إلى تسريح جماعي.

من خلال هذه الأمثلة العملية، يتضح أن القرارات المالية السليمة لا يمكن فصلها عن المعلومات المحاسبية الدقيقة والمنظمة. إذ تساعد هذه البيانات في فهم الواقع المالي، تقييم المخاطر، واغتنام الفرص، سواء تعلق الأمر بالاستثمار، التمويل، التسعير أو الهيكلة. ولذا، فإن المؤسسات التي تطور أنظمتها المحاسبية وتُحسن استغلال بياناتها تكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية ناجحة تحقق لها التوازن والاستدامة.

المبحث الثاني: تقييم فعالية المحاسبة في دعم القرارات المالية.

تُعد المحاسبة من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها صانعو القرار داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية. فهي تقدم المعلومات الكمية والمالية الدقيقة التي تتيح للإدارة تقييم الوضع المالي، التخطيط للمستقبل، واتخاذ قرارات مبنية على معطيات واقعية. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما مدى فعالية المحاسبة في دعم القرارات المالية؟ وهل تقدم المعلومات المحاسبية قيمة مضافة فعلية في توجيه السياسات المالية للمؤسسات؟

أولًا: مفهوم فعالية المحاسبة

فعالية المحاسبة تعني قدرة النظام المحاسبي على توفير معلومات دقيقة، موثوقة، ومناسبة زمنياً لدعم عمليات التخطيط، التوجيه، الرقابة، واتخاذ القرار داخل المؤسسة.

تشمل هذه الفعالية عدة أبعاد، أهمها:

الدقة: خلو المعلومات من الأخطاء والتقديرات المضللة.

الملاءمة: مدى ارتباط المعلومات المحاسبية بحاجات متخذ القرار.

الشفافية: وضوح البيانات وقدرتها على كشف الحقائق المالية.

القابلية للمقارنة: إمكانية مقارنة النتائج مع فترات أو مؤسسات أخرى.

السرعة في التوصيل: وصول المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

ثانيًا: أهمية المعلومات المحاسبية في القرارات المالية

القرارات المالية تشمل العديد من المجالات مثل التمويل (قرض/اكتتاب/سندات)،تحليل السيولة، هيكل رأس المال، نسب الرفع المالي، الاستثمار، دراسة العوائد السابقة، تحليل التكاليف والمخاطر، التوزيع (أرباح/احتياطيات)، تحليل الأرباح المحتجزة، التدفقات النقدية، الالتزامات، التسعير، تحليل تكلفة الوحدة، هامش الربح، مقارنات السوق، الترشيد وتقليص التكاليف، تحليل عناصر المصاريف، المقارنة العمودية والأفقية. كل هذه القرارات تتطلب نظامًا محاسبيًا فعالًا ومترابطًا مع الهيكل الإداري والمالي للمؤسسة.

ثالثًا: معايير تقييم فعالية المحاسبة

لتقييم فعالية المحاسبة في دعم القرارات المالية، يمكن استخدام عدة مؤشرات عملية:

1- مستوى رضا الإدارة العليا

إجراء استبيانات لقياس مدى اعتماد المديرين على التقارير المحاسبية.

قياس نسبة مشاركة المحاسبين في اجتماعات اتخاذ القرار.

2- تأثير البيانات المحاسبية على النتائج الفعلية

تحليل الفجوة بين التوقعات والنتائج بعد اتخاذ القرار بناء على معلومات محاسبية.

دراسة حالات تم فيها اتخاذ قرارات ناجحة اعتمادًا على بيانات محاسبية.

3- جودة النظام المحاسبي

مدى تطور البرامج المحاسبية المستخدمة) مثل.(ERP

عدد الأخطاء أو التعديلات في القوائم المالية الدورية.

4- زمن معالجة البيانات

الوقت المستغرق بين وقوع الحدث المالي وإدراجه في النظام.

مدى توفر المعلومات عند الحاجة إليها.

رابعًا: تحديات تحدّ من فعالية المحاسبة

رغم الدور المهم للمحاسبة، إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي قد تقلل من فعاليتها:

تأخر المعلومات المحاسبية: تأخير إغلاق الحسابات الشهرية أو الفصلية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات بناء على بيانات قديمة.

عدم كفاءة النظام المحاسبي: ضعف التكامل أو غياب الأتمتة يعوق جودة البيانات.

ضعف التواصل بين المحاسبة والإدارة: عدم فهم المحاسبين للرؤية الاستراتيجية يؤدي إلى إعداد تقارير غير مفيدة.

الاعتماد المفرط على البيانات التاريخية: بعض القرارات المالية تتطلب تحليلات مستقبلية أو اقتصادية لا توفرها المحاسبة التقليدية.

خامسًا: سبل تحسين فعالية المحاسبة في دعم القرار المالي

لضمان فعالية المحاسبة في دعم القرار، نقترح الإجراءات التالية:

التحول إلى المحاسبة التحليلية وليس فقط المحاسبة المالية.

تدريب المحاسبين على مهارات تحليل البيانات والاتصال الإداري.

دمج أنظمة المعلومات المحاسبية مع النظم الإدارية الأخرى.

تبني تقارير مالية موجهة للإدارة تتضمن مؤشرات أداء.(KPIs)

الاستعانة بمحاسبة التكاليف والموازنات التقديرية في التخطيط.

في ظل البيئة الاقتصادية الديناميكية والتحديات المتزايدة، أصبحت فعالية المحاسبة شرطًا أساسيًا لنجاح القرار المالي داخل المؤسسات. لا يكفي أن تُعد التقارير، بل يجب أن تكون دقيقة، حديثة، ومصممة لتلبية احتياجات متخذي القرار. إن الاستثمار في تطوير النظم المحاسبية وتدريب الموارد البشرية يمثلان مفتاحًا حاسمًا لتحويل المحاسبة من وظيفة تسجيل فقط إلى شريك استراتيجي في صياغة مستقبل المؤسسة .

اقتراح حلول لتجاوز العقبات التي تواجه المحاسبة في مؤسسة سونلغاز

تُعد شركة سونلغاز من بين المؤسسات الاقتصادية العمومية الكبرى في الجزائر، وتتميز بتعقيد أنشطتها وكثرة فروعها وتنوع خدماتها. هذا الوضع يُلقي بظلاله على نظامها المحاسبي، حيث يواجه مجموعة من العقبات والتحديات التي تؤثر على فعاليته في دعم اتخاذ القرار المالي والتشغيلي. تهدف هذه الورقة إلى تحديد هذه العقبات واقتراح حلول عملية وقابلة للتنفيذ لتجاوزها، بما يضمن الارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة.

أولاً: أبرز العقبات التي تواجه المحاسبة في سونلغاز

تعدد الفروع وتباين الأنظمة المحاسبية عبر الوحدات :يؤدي هذا إلى صعوبة في تجميع وتوحيد البيانات المالية.

الاعتماد الجزئي على الرقمنة: رغم توفر أنظمة معلومات محاسبية، إلا أن بعض العمليات ما زالت تُنجز يدويًا، ما يؤدي إلى تأخير وضياع البيانات.

نقص التنسيق بين المصالح المحاسبية ومصالح التسيير : ضعف التواصل يؤدي إلى تقارير لا تخدم احتياجات متخذي القرار.

البيروقراطية وتعقيد الإجراءات المحاسبية: مما يبطئ عملية إصدار التقارير الدورية.

نقص التكوين المستمر للمحاسبين وعدم مواكبة التغيرات في المعايير الدولية أو في التشريع الجبائي والمالي.

الافتقار إلى محاسبة التكاليف في بعض النشاطات: ما يصعّب تقدير الربحية الحقيقية لمختلف الخدمات.

تأخر إقفال الحسابات السنوية والفصلية: وهذا يُؤثر على التخطيط والرقابة المالية.

ثانياً: اقتراح حلول عملية لتجاوز هذه العقبات

1- توحيد النظام المحاسبي على مستوى المؤسسة

اعتماد نظام محاسبي مركزي ERP موحد على مستوى جميع الفروع، يضمن التناسق وتحديث البيانات لحظيًا، والأثر المتوقع هو تسهيل التجميع المالي، وتقليص الفجوات الزمنية في إصدار التقارير.

2- التحول الرقمي الكامل في العمليات المحاسبية

رقمنة كامل السلسلة المحاسبية (من إدخال البيانات إلى التقارير) عبر برامج متكاملة، وإلغاء المعالجة اليدوية، والأثر المتوقع هو تقليل الأخطاء البشرية، تسريع المعالجة، وتحسين جودة التقارير.

3- تعزيز التكوين المستمر للمحاسبين

تنظيم دورات دورية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) ، محاسبة التكاليف، تحليل البيانات المالية باستخدامExcel/Power BI ، والأثر المتوقع هو رفع كفاءة المحاسبين، وتحسين قدرتهم على دعم اتخاذ القرار.

4- إنشاء خلية تنسيق بين المحاسبة والتسيير

إحداث وحدة مشتركة بين قسم المحاسبة وقسم التخطيط المالي. والأثر المتوقع هو إعداد تقارير موجهة للإدارة، تتضمن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي.

5- تطوير نظام محاسبة التكاليف

تطبيق محاسبة تحليلية على مستوى الأنشطة والخدمات (مثل الإنتاج، التوزيع، الصيانة) والأثر المتوقع هو معرفة التكاليف الحقيقية، وتحديد مجالات الهدر والكفاءة.

6- تبسيط الإجراءات المحاسبية والإدارية

إعادة هندسة الإجراءات لتقليص الخطوات البيروقراطية والأثر المتوقع هو تسريع عملية الإقفال المحاسبي وتحسين التدفقات.

7- إلزامية التقارير الفصلية والآنية

فرض إعداد تقارير مالية كل 3 أشهر بحد أقصى، وربط ذلك بتقييم الأداء الوظيفي والأثر المتوقع هو تحسين الرقابة المالية وضمان استمرارية التقييم الداخلي.

8- أفكار إضافية داعمة

من بين التوصيات الأخرى هواعتماد مكتب تدقيق داخلي مستقل لمراقبة سير العمليات المحاسبية دورياً وتعميم استخدام منصة رقمية للإدارة العليا يعرض المؤشرات المالية في الزمن الحقيقي و التحفيز المالي للمحاسبين المتميزين لتشجيع الأداء المهني.

إن تحسين فعالية النظام المحاسبي داخل مؤسسة بحجم سونلغاز ليس خيارًا بل ضرورة استراتيجية، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية والرقابة المتزايدة على المؤسسات العمومية. إن تجاوز العقبات الحالية يمر عبر إصلاحات تقنية، تنظيمية، وبشرية متكاملة، تضمن للمؤسسة الاستغلال الأمثل لمواردها، ودعم قراراتها المالية والإدارية بشكل شفاف وفعّال.

توصيات لتحسين دور المحاسبة في دعم القرارات المالية

1- تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية

التوصية: اعتماد نظم معلومات محاسبية متكاملة ومتقدمة(ERP) ، تسمح بإدخال وتحليل وتقديم البيانات المالية بشكل لحظي ودقيق.

الهدف: تحسين دقة البيانات وسرعة الوصول إليها، وبالتالي دعم قرارات فورية وفعالة.

2- الانتقال من المحاسبة التقليدية إلى المحاسبة التحليلية

التوصية: تعزيز استخدام محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بجانب المحاسبة المالية.

الهدف: تقديم معلومات تفصيلية تساعد الإدارة في تحليل البدائل واختيار أنسب الحلول المالية.

3- تحسين جودة التقارير المالية

التوصية: تصميم تقارير مالية موجهة خصيصًا للإدارة تتضمن:

التحليلات المقارنة

مؤشرات الأداء المالي(KPIs)

التنبؤات المستقبلية

الهدف: تسهيل فهم النتائج ودعم اتخاذ القرار الاستراتيجي.

4- تعزيز التنسيق بين قسم المحاسبة والإدارة العليا

التوصية: إنشاء لجان مشتركة بين المحاسبين والإداريين لضمان التوافق بين البيانات المحاسبية ومتطلبات القرار.

الهدف: جعل المحاسبة شريكًا فعليًا في صياغة السياسة المالية للمؤسسة.

5- تسريع دورات إعداد التقارير المالية

التوصية: تقليص مدة إقفال الحسابات الشهرية والفصلية، واستخدام أتمتة المعالجة المالية.

الهدف: تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب دون تأخير.

6- تبني ثقافة اتخاذ القرار المبني على البيانات

التوصية: توعية الإدارة بأهمية الاعتماد على التحليل المالي والمحاسبي في رسم الخطط.

الهدف: تقليل القرارات العشوائية أو المبنية على الحدس.

7- تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض البيانات

التوصية: الالتزام بأعلى معايير الشفافية والإفصاح في التقارير المالية.

الهدف: ضمان ثقة متخذي القرار في المعلومات المحاسبية.

8- إنشاء نظام تقييم دوري لأداء النظام المحاسبي

التوصية: وضع آلية لتقييم فعالية المحاسبة بشكل دوري (كل 6 أشهر مثلاً).

الهدف: كشف نقاط الضعف وتصحيحها باستمرار.

عرض وتفسير النتائج الرئيسية للدراسة :

بعد استعراض الإطار النظري للمحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات المالية، والتحليل التطبيقي لدراسة حالة شركة سونلغاز، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المحورية التي تؤكد الفرضية الأساسية للبحث وتُقدم رؤى عميقة حول واقع ودور المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبخاصة في شركة ذات حجم وأهمية سونلغاز.

3.1.1 تأكيد الدور المحوري للمعلومات المحاسبية في دعم القرارات المالية:

بيّنت نتائج البحث أن المعلومات المحاسبية، متى توفرت بجودة عالية وفي الوقت المناسب، تُعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قراراتها التمويلية، التشغيلية والاستثمارية. ففي حالة سونلغاز، لوحظ أن القرارات المتعلقة بتخصيص رؤوس الأموال لمشاريع البنية التحتية الضخمة (كالاستثمار في محطات توليد جديدة أو توسيع شبكات النقل والتوزيع)، وكذلك القرارات المتعلقة بهيكل التمويل الأمثل (مثل الاقتراض من السوق المحلية أو الدولية)، وحتى القرارات التشغيلية اليومية المتعلقة بإدارة التكاليف أو تسعير الخدمات، كلها تستند بشكل أساسي إلى البيانات والتحليلات التي يوفرها النظام المحاسبي. هذه النتيجة تؤكد على الملاءمة والتمثيل الصادق كخصائص أساسية لا غنى عنها للمعلومات المحاسبية.

3.1.2 العوامل المؤثرة على فعالية النظام المحاسبي في دعم القرار:

أظهرت الدراسة أن فعالية النظام المحاسبي في دعم القرار المالي لا تعتمد فقط على وجود النظام بحد ذاته، بل تتأثر بعدة عوامل نوعية تؤثر بشكل مباشر على جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية ومخرجاتها:

درجة التأهيل المهني للمحاسبين: لوحظ أن الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرَّبة على أحدث المعايير المحاسبية وأدوات التحليل المالي تلعب دوراً حاسماً في جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على دعم القرار. نقص التأهيل أو عدم مواكبة التطورات يمكن أن يؤثر سلباً على دقة التقارير.

مستوى التنسيق بين الإدارات: تبين أن كفاءة تدفق المعلومات المحاسبية من وإلى الإدارات التشغيلية والفنية أمر جوهري. ضعف التنسيق بين الإدارة المالية والمحاسبية وبقية الإدارات يمكن أن يؤدي إلى نقص في البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات شاملة ومدروسة، أو إلى عدم فهم احتياجات الإدارات المختلفة من المعلومات المحاسبية.

مدى استخدام أدوات التحليل المالي المتقدمة: أوضحت الدراسة أن المؤسسات التي تعتمد على أدوات التحليل المالي المتقدمة والنسب المالية، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، تكون أكثر قدرة على استخلاص رؤى قيمة من البيانات المحاسبية لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

جاهزية المؤسسة للرقمنة والتطوير التكنولوجي: كشفت الدراسة عن أهمية تبني المؤسسات للتقنيات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية (مثل أنظمة ERP، التحليل الضخم للبيانات) لزيادة سرعة ودقة إعداد التقارير وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز خاصية التوقيت المناسب للمعلومات.

خلاصة:

كشفت هذه الدراسة التطبيقية عن الدور المحوري والمحسوم للمحاسبة في دعم القرارات المالية داخل شركة سونلغاز. لقد أظهر التحليل أن المعلومات المحاسبية، المقدمة من خلال التقارير والقوائم المالية الدقيقة والشفافة، تشكل أساساً لا غنى عنه للإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالاستثمار، التمويل، والعمليات التشغيلية اليومية. لم تقتصر أهمية المعلومات المحاسبية على توفير بيانات تاريخية فقط، بل امتدت لتكون أداة تنبؤية وتأكيدية تُمكن من تقييم الأداء الحالي والتخطيط للمستقبل. وقد أكدت الدراسة على أن مدى فعالية هذه القرارات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـجودة، دقة، وتوقيت هذه المعلومات. أي أن المعلومة المحاسبية، لتكون ذات قيمة، يجب أن تتسم بخصائص الملاءمة (القيمة التنبؤية والتأكيدية)، والتمثيل الصادق (الكمال، الحيادية، الخلو من الأخطاء)، إضافة إلى الخصائص المعززة مثل قابلية المقارنة والتحقق والفهم.

بالإضافة إلى ذلك، بيّنت النتائج أن فعالية النظام المحاسبي في دعم القرار تتأثر بعدة عوامل رئيسية. من أهمها درجة التأهيل المهني للمحاسبين، حيث تُعد الكفاءات البشرية المدربة والمواكبة للتطورات المعيارية والتكنولوجية حجر الزاوية في إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة. كما أظهرت الدراسة أهمية مستوى التنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة (المحاسبية، التشغيلية، الفنية) لضمان تدفق المعلومات بسلاسة وتلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية بالقرار. علاوة على ذلك، برز مدى استخدام أدوات التحليل المالي المتقدمة وجاهزية المؤسسة للرقمنة والتطوير التكنولوجي كعاملين حاسمين في قدرة النظام المحاسبي على تقديم معلومات ذات قيمة مضافة لدعم القرارات المعقدة في بيئة مثل قطاع الطاقة.

على الرغم من الأهمية الجوهرية للمحاسبة، فقد سلطت الدراسة الضوء على مجموعة من التحديات والعراقيل التي قد تحد من فعاليتها في دعم القرار المالي. تشمل هذه التحديات التأخر في إصدار التقارير المالية والإدارية، مما يقلل من ملاءمة المعلومات ويفقدها قيمتها في سياق اتخاذ القرارات السريعة. كما تم رصد ضعف في بعض الكفاءات المحاسبية وعدم مواكبتها الكاملة لأحدث التحولات الرقمية والمحاسبية، مما يؤثر على جودة ودقة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، قد تعيق بعض التعقيدات التنظيمية أو ضعف التنسيق الداخلي تدفق المعلومات، مما يؤثر على كفاءة النظام المحاسبي في توفير الدعم الأمثل.

انطلاقاً من هذه النتائج والتحديات، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات العملية الموجهة لسونلغاز وللمؤسسات الجزائرية بشكل عام. من أبرز هذه التوصيات: الاستثمار المستمر في نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة وتحديثها لتبني التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة؛ تعزيز برامج التأهيل المهني والتدريب المستمر للكوادر المحاسبية لضمان مواكبتها للتطورات؛ تحسين آليات الرقابة الداخلية لضمان دقة وسلامة البيانات؛ وتفعيل قنوات التواصل والتنسيق بين الإدارات لضمان تبادل فعال للمعلومات. كما أوصت الدراسة بـتفعيل دور المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف لتقديم تحليلات معمقة لدعم قرارات ترشيد النفقات وتحسين الأداء التشغيلي.

لإثراء المعرفة في هذا المجال، تُقترح دراسات مستقبلية تُركز على محاور أكثر تخصصاً و راهنة من بين هذه المقترحات: بحث أثر التحول الرقمي على النظم المحاسبية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية؛ تحليل دور المحاسبة التحليلية في تحسين الأداء التشغيلي في قطاع الطاقة؛ تقييم مساهمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) في تعزيز الشفافية المالية وقابلية المقارنة للشركات الجزائرية؛ ودراسة تأثير الحوكمة المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات في هذه المؤسسات. هذه المسارات البحثية تساهم في تقديم حلول عملية لمواجهة التحديات المستقبلية وضمان استدامة وفعالية الأداء المؤسسي

خاتمة عامة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي توضح أهمية وفعالية المحاسبة في دعم القرار المالي داخل المؤسسات، ويمكن تلخيصها كما يلي:

تبيّن وجود علاقة مباشرة وقوية بين المعلومات المحاسبية والقرارات المالية، حيث تعتمد الإدارة بدرجة كبيرة على البيانات المالية الدقيقة لتقييم الوضع المالي واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة.

أثبتت النتائج محدودية الاعتماد على المحاسبة التقليدية وحدها، مما يبرز الحاجة إلى إدماج محاسبة التكاليف والمحاسبة التحليلية من أجل توفير معلومات أكثر عمقًا وتحليلًا تفصيليًا يواكب متطلبات القرار الحديث.

سُجّل تأخر في إعداد التقارير المالية في كثير من المؤسسات، ما يؤدي إلى ضعف في توقيت اتخاذ القرارات، خاصة في البيئات التي تتطلب الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية.

كشفت الدراسة عن ضعف في التنسيق بين قسم المحاسبة والإدارة العليا، مما يقلل من قدرة المؤسسة على استغلال المعلومات المحاسبية بطريقة فعّالة في عملية اتخاذ القرار.

لوحظ وجود قصور في استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة، سواء على مستوى البرمجيات أو المؤشرات التحليلية، وهو ما يحد من دقة التقديرات والتوقعات المالية.

تبين أن الكفاءات المحاسبية تعاني من نقص في التكوين المستمر، خاصة فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية والمعايير الدولية للمحاسبة، مما ينعكس سلبًا على جودة التقارير والمشورة المحاسبية.

سجّل البحث ضعفًا في توظيف تقنيات الرقمنة وأدوات الذكاء الاصطناعي في النظام المحاسبي، رغم دورها البارز في تسريع المعالجة وتحسين جودة التحليل المالي.

أظهرت النتائج أن أهمية المعلومات المحاسبية تختلف حسب طبيعة القرار المالي، حيث تزداد درجة الاعتماد عليها في القرارات التشغيلية والتخطيطية مقارنة بالقرارات المفاجئة أو الاستثنائية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن المحاسبة يمكن أن تلعب دورًا استراتيجيًا ومفصليًا في دعم القرار المالي، بشرط تفعيل أدواتها وتحديث أنظمتها وتكثيف التنسيق بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة.

الإجابة عن تساؤلات البحث

1- ما مدى اعتماد الإدارة على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار المالي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن الإدارة تعتمد بشكل متفاوت على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات مالية، ويتعلق ذلك بعوامل متعددة، منها: مستوى دقة البيانات، توقيت إصدار التقارير، ونوعية النظام المحاسبي المستخدم. وقد تبين أن الإدارة تعتمد أكثر على المحاسبة عند توفر تقارير تحليلية مفصلة ومدعومة بأدوات تقييم الأداء.

2- ما نوعية القرارات التي تعتمد على التقارير المحاسبية؟

أثبتت الدراسة أن القرارات الأكثر ارتباطًا بالمحاسبة هي:

القرارات التشغيلية (مثل ضبط التكاليف وتحسين المردودية)،

القرارات الاستثمارية (مثل تقييم المشاريع واختيار البدائل الأنسب)،

وكذلك القرارات التمويلية (مثل تحديد مصادر التمويل والتسعير).

وقد تبيّن أن المحاسبة تلعب دورًا أكبر في القرارات المتوسطة والطويلة المدى مقارنة بالقرارات العاجلة.

3- ما مدى فعالية النظام المحاسبي الحالي في دعم هذه القرارات؟

أوضحت الدراسة أن فعالية النظام المحاسبي لا تزال محدودة في كثير من المؤسسات بسبب:

اعتمادها على أنظمة تقليدية،

التأخر في إعداد التقارير،

غياب أدوات التحليل المالي الحديثة.

لكن في المؤسسات التي تبنت رقمنة المحاسبة ودمجت محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، كانت فعالية الدعم المحاسبي للقرارات أعلى بكثير.

4- ما هي العراقيل التي تحد من دور المحاسبة في المؤسسات؟

من أبرز العراقيل التي تم رصدها:

ضعف التكوين المستمر للمحاسبين،

ضعف التنسيق بين قسم المحاسبة والإدارة،

الاعتماد على المعالجة اليدوية بدل الرقمية،

غياب ثقافة اتخاذ القرار المبني على البيانات داخل بعض المؤسسات.

5- ما هي السبل المقترحة لتحسين دور المحاسبة في دعم القرار المالي؟

يقترح البحث عدة حلول، أبرزها:

تحديث النظام المحاسبي عبر تبني أنظمة معلومات متقدمة،

اعتماد المحاسبة التحليلية والتكاليف،

تعزيز التنسيق بين المحاسبين والإدارة،

تكوين مستمر للموارد البشرية،

تسريع إعداد التقارير المالية،

ترسيخ ثقافة القرار المبني على البيانات.

بالتالي، فإن الإجابة عن هذه التساؤلات تؤكد أن المحاسبة لا تزال تحتل مكانة أساسية في اتخاذ القرار المالي، وأن تحسين فاعليتها يعتمد على تطوير البنية التقنية والبشرية والتنظيمية داخل المؤسسة

مناقشة الفرضيات بناء على النتائج:

1.الفرضية الأولى: إن تطبيق المحاسبة بمؤسسة سونلغاز فرع مستغانم له دور فعال في اتخاذ القرارات المالية .**النتيجة:**تؤكد نتائج الدراسة التطبيقية هذه الفرضية، حيث أظهرت أن المعلومات المحاسبية المقدمة من النظام المحاسبي في سونلغاز تلعب دورًا محوريًا في دعم قرارات الاستثمار

والتمويل والتشغيل. وقد وُجد أن الإدارة تعتمد بشكل كبير على التقارير المحاسبية، خاصة عندما تكون دقيقة وذات توقيت مناسب.

2.الفرضية الثانية: *تُعتبر المحاسبة بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه المؤسسة لتوفير المعطيات والمعلومات، مما يضمن استمراريتها وتحسين أدائها .*

النتيجة: تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة أن المحاسبة لا تقتصر فقط على تسجيل العمليات، بل تمثل ركيزة استراتيجية من خلال توفير بيانات تساعد في تقييم الأداء، تحديد الانحرافات، وضمان استمرارية النشاط في ظل المنافسة والبيئة المتغيرة. كما أن استخدام محاسبة التكاليف والتحليل المحاسبي عزّز من قدرة الإدارة على ضبط الموارد وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

3.الفرضية الثالثة: *تتمثل أهم القرارات المالية في مؤسسة سونلغاز في رفع رأس المال، التسعير، وزيادة الاستثمارات، وغيرها من القرارات.*

النتيجة: تُدعم هذه الفرضية جزئيًا؛ حيث أشارت نتائج البحث إلى أن مؤسسة سونلغاز تتخذ قرارات مالية متنوعة، تشمل:

- قرارات استثمارية مثل التوسعات في البنية التحتية.
- قرارات تشغيلية تتعلق بضبط التكاليف وتحسين الفعالية.
- قرارات تمويلية تتعلق بإدارة القروض ورأس المال.

لكن لا توجد دلائل قوية على اعتماد دائم على قرارات مثل **رفع رأس المال** أو **رفع التسعيرة** في كل الفترات، بل تعتمد على المرحلة والاحتياجات الاستراتيجية للمؤسسة.

الفرضية الرابعة: *تساعد المحاسبة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة لمؤسسة سونلغاز بإعطائها معلومات مالية تتميز بخصائص النوعية.*

النتيجة: تم إثبات صحة هذه الفرضية بشكل واضح، إذ أن نتائج الدراسة أوضحت أن المعلومة المحاسبية ذات **الملاءمة** (القيمة التنبؤية والتأكيدية)، و**التمثيل الصادق** (الدقة، الحياد، الخلو من الأخطاء)، هي عنصر حاسم في تحسين فعالية القرار المالي. ومع ذلك، تبين أن جودة هذه المعلومات تعتمد بدرجة كبيرة على:

- كفاءة الكوادر المحاسبية.
- توقيت إصدار التقارير.
- استخدام أدوات التحليل المالي المتقدمة.

اقتراحات لدراسات مستقبلية حول الموضوع:

- دراسة مقارنة بين نظم المحاسبة التقليدية والرقمية في دعم القرار المالي لتحليل مدى فعالية التحول الرقمي في تحسين جودة وسرعة التقارير المحاسبية وأثره المباشر على القرارات المالية.
- تحليل دور المحاسبة الإدارية في التخطيط المالي طويل الأجل.
- دراسة العلاقة بين أدوات المحاسبة الإدارية (كالميزانيات التقديرية وتحليل الانحرافات) واستراتيجيات التخطيط المالي داخل المؤسسات العمومية والخاصة.
- أثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS) على جودة القرارات المالية في المؤسسات الجزائرية.
- بحث مدى تكيف المؤسسات المحلية مع هذه المعايير ومدى مساهمتها في تحسين الشفافية والموثوقية.

- دور الذكاء الاصطناعي في تطوير نظم المحاسبة المالية والتحليل المالي التنبؤي
- دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل التعلّم الآلي في تحليل البيانات المحاسبية وتوقع الأزمات المالية أو الفرص الاستثمارية.
- قياس أثر جودة التقارير المحاسبية على ثقة المستثمرين الخارجيين
- بحث العلاقة بين مصداقية ووضوح التقارير المالية وجاذبية المؤسسة للاستثمارات الأجنبية أو الشراكات.
- تقييم مساهمة المحاسبة التحليلية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات الصناعية
- دراسة حالة لمؤسسات إنتاجية (مثل مجمعات الكهرباء أو الإسمنت) لقياس أثر أدوات التكاليف والتحليل في ترشيد المصاريف وتحقيق الأرباح.
- أثر الثقافة التنظيمية على توظيف المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.
- دراسة العلاقة بين الوعي المالي داخل المؤسسة وطريقة استغلال البيانات المحاسبية من قبل الإدارات المختلفة.
- دور المحاسب كشريك استراتيجي في القيادة المالية الحديثة.
- التركيز على تطور وظيفة المحاسب من "مسجّل بيانات" إلى "مستشار مالي" والمقومات اللازمة لتحقيق ذلك.

تُعتبر هذه الاقتراحات مدخلًا خصبًا لدراسات أكاديمية وميدانية معمقة، يمكن أن تساهم في إثراء الأدبيات المحاسبية والمالية، وتُساعد على تطوير أداء المؤسسات في بيئات تتسم بالتغيير والتعقيد.

تُعدّ المحاسبة من الوظائف الجوهرية في أي مؤسسة اقتصادية، إذ لا تقتصر على تسجيل العمليات المالية فحسب، بل تتعدى ذلك لتصبح أداة تحليلية واستراتيجية تساهم في ترشيد القرارات المالية بمختلف أنواعها. ومن خلال هذه الدراسة، التي جمعت بين الجانبين النظري والتطبيقي، سعى الباحث إلى إبراز مدى مساهمة النظام المحاسبي في دعم القرارات المالية، مع التركيز على أحد النماذج المؤسساتية الوطنية كميدان للدراسة.

وقد بيّنت نتائج البحث أن المعلومات المحاسبية، متى توفرت بجودة عالية وفي الوقت المناسب، تُعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قراراتها التمويلية، التشغيلية والاستثمارية. كما أظهرت الدراسة أن فعالية النظام المحاسبي تتأثر بعدة عوامل، من بينها درجة التأهيل المهني للمحاسبين، مستوى التنسيق بين الإدارات، مدى استخدام أدوات التحليل المالي، وأيضًا جاهزية المؤسسة للرقمنة والتطوير التكنولوجي.

رغم أهمية الدور الذي تلعبه المحاسبة، فقد تم تسجيل مجموعة من التحديات والعراقيل التي تحد من فعاليتها في دعم القرار المالي، منها التأخر في إصدار التقارير، ضعف الكفاءات، وعدم مواكبة بعض المؤسسات للتحولات الرقمية والمحاسبية الحديثة. وعليه، قدّم البحث مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين أداء النظام المحاسبي وتعزيز دوره في صناعة القرار.

وبناءً على ما توصل إليه البحث، يُقترح في هذا السياق إجراء دراسات مستقبلية معمقة تعالج محاور أكثر تخصصًا، من بينها:

أثر التحول الرقمي على النظم المحاسبية، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الأداء التشغيلي، مساهمة المعايير الدولية في رفع جودة التقارير المالية، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير نظم التنبؤ المالي.

في الأخير، يؤكد هذا البحث أن المحاسبة لم تعد وظيفة تقنية محصورة في إعداد البيانات، بل أصبحت عنصرًا حيويًا في التسيير المالي الحديث، مما يستدعي تطويرها باستمرار، وجعلها أداة استراتيجية في منظومة اتخاذ القرار داخل المؤسسات.

توصيات البحث: بالاعتماد على ما ورد في الدراسة، يمكن استخلاص **توصيات علمية وعملية** واضحة لتطوير النظام المحاسبي وتعزيز دوره في دعم القرار المالي داخل شركة سونلغاز، ويمكن تعميمها كذلك على المؤسسات الجزائرية الأخرى. إليك **أبرز توصيات الدراسة** بصياغة أكاديمية متقنة:

◈أولاً: تطوير البنية التكنولوجية للنظام المحاسبي

- **الاستثمار في نظم معلومات محاسبية متكاملة** تدعم الأتمتة والتحليل اللحظي للبيانات.
- **تسريع وتيرة التحول الرقمي** من خلال اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين جودة التقديرات واتخاذ القرارات المستقبلية.

◈ثانياً: تعزيز الكفاءات البشرية المحاسبية

- **إطلاق برامج تأهيل وتكوين مستمر** للمحاسبين في مجالات مثل المعايير الدولية(IFRS) ، التحول الرقمي، والأدوات التحليلية الحديثة.
- **دعم التخصص في المحاسبة التحليلية والإدارية** لتزويد المؤسسة بقدرات تحليل متعمق تدعم اتخاذ القرار الإستراتيجي.

◈ثالثاً: تعزيز التنسيق الداخلي بين الإدارات

- **إنشاء آليات فعالة للتواصل وتبادل المعلومات** بين الأقسام المحاسبية، الإدارية، التشغيلية والفنية لضمان شمولية المعلومات وسرعة تداولها.
- **تفعيل دور المحاسب كشريك استراتيجي** في عملية اتخاذ القرار، وليس فقط كمنفذ تقني لتسجيل البيانات.

◈رابعاً: تحسين جودة التقارير المحاسبية

- **الإسراع في إعداد ونشر التقارير المحاسبية** لضمان ملاءمتها الزمنية واستغلالها بشكل فعال في القرارات الطارئة.
- **ضمان جودة المعلومات المحاسبية** من حيث الدقة، الحياد، والتمثيل الصادق وفق الخصائص النوعية المتعارف عليها محاسبياً.

◈خامساً: تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي

- **تطوير قدرات التحليل المالي داخل المؤسسة** من خلال تدريب الطواقم على استخدام المؤشرات الحديثة وبرمجيات التحليل المالي.
- **اعتماد المحاسبة التحليلية ومحاسبة التكاليف** كأدوات أساسية لتقييم الأداء وضبط التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

سادساً: تفعيل الرقابة الداخلية وضمان النزاهة

- **تحسين نظم الرقابة الداخلية** للتحقق من مصداقية البيانات وحماية المعلومات المالية من الأخطاء أو التلاعب.
- **تدقيق دوري للأنظمة المحاسبية** لضمان التوافق مع المعايير المهنية ومتطلبات الجهات التنظيمية.

سابعاً: ترسيخ ثقافة القرار المبني على البيانات

- **نشر ثقافة الاعتماد على المعلومات المحاسبية الدقيقة** في مختلف مستويات الإدارة وتعزيز الوعي المالي داخل المؤسسة.
- **إدراج المحاسبة ضمن عملية التخطيط الإستراتيجي** وإشراكها في تحليل البدائل وتقدير التكاليف والمنافع.

قائمة المراجع

القوانين والمراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 07 - 11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 ، المادة رقم 04.
- الجريدة الرسمية رقم ،19 الملحق رقم 1 للنظام المحاسبي، ،2009 ص .39.
- الجريدة الرسمية، المواد من 6 الى المادة رقم 18 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي .2008.

الكتب والمقالات

- دينا فضل الحاج صالح، تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ضوء المتغيرات المحاسبية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم)1(، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان ،2011، ص
- أحمد محمد نور واخرون، مبادئ المحاسبة المالية،)الاسكندرية، الدار الجامعية 2008
- بن طاطا عتيقة، أثر تفاعل نظام المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة تلمسان، ،2017-2016 ص.
- جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال، مدخل اتخاذ القرارات وبناء القرارات وبناء المهارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية 2007.
- د. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس العداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
- رحمتاني نورة، مقلاتني حنان، تأثير التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016 / 2017 .
- طه طارق، مقدمة في نظم المعلومات الاداري والحسابات الالية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية .1998 .
- عايش عبد الله عايش النجار، العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، 2016.
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الدول العربية، ،2006 ص.14
- علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008
- عليان الشريف واخرون، مبادئ المحاسبة المالية، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000.

- قرميدة عبد الحميد، رحموني عبد النور، دور التخطيط المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024.
- كتوش عاشور، متطلبات النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة شلف، الجزائر، 2007.
- محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2016
- محمد علي إبراهيم العامري، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- موطي زكية، مومني سعيدة، واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي، ماستر، مالية مؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرارالجزائر، ،2016-2015 ص.09
- ناصر محمد علي مجهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتحاد القرارات مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم االقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة باتنة 2008/2009 ص 72.
- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المؤتمر العلمي الدولي حول: »اإلصالح المحاسبي في الجزائر »،مدى انعكاس لصالح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر)النظام المحاسبي المالي,(SCF يومي 29و30نوفمير ,
- هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2018.